

دلالة العقل

على ثبوت السُّنة النبوية من جهة النقل والرواية

محمد بن خليفة الربَّاح

دلالة العقل
على ثبوت السُّنة النبوية

دلالة العقل

على ثبوت السُّنة النبوية

«من جهة النقل والرواية»

محمد بن خليفة الرَّبَّاح



Dalailcentre@gmail.com

الرياض - المملكة العربية السعودية

ص ب: ٩٩٧٧٤ الرمز البريدي ١١٦٢٥

Dalailcentre@

+٩٦٦٥٣٩١٥٠٣٤٠

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ

مضمون الكتاب يعبر عن رأي مؤلفه

ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

تصدير :

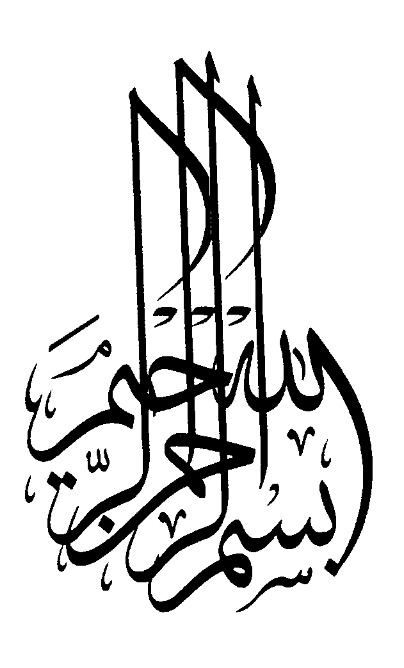
كثيرةٌ هي العقول التي أفرزتها البشرية لتقود توجهات ملايين الناس لسنوات وسنوات، وسواءً أكانت تلك القيادة في الخير أم الشر إلا أن العاقل يسعىٰ للنظر في أيٍ منها وعرضه علىٰ أوليات الفكر القويم والرأي السديد ليرىٰ مدىٰ اتساقها مع العقل والفطرة ومدىٰ خلوها من التناقض في ذاتها من عدمه.

ولذلك... كانت الحاجة الماسة لمثل هذه السلسة من (أطروحات فكرية)...

وفي هذا الكتاب يستعرض معنا الشيخ محمد بن خليفة الربَّاح باباً لم يتطرق إليه أحد من قبل بهذا التركيز والجمع؛ ألا وهو الأدلة العقلية علىٰ ثبوت السُنة، حيث مع تفشي الجهل اليوم بعلم الحديث وقدره ومدىٰ موثوقيته، خرج علينا مَن يشككون في تقبل فكرة انتقال السُنة إلينا منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة، ولا يدرون الأسس التي قامت عليها عملية النقل والرواية والتدوين والجمع، ولا كيف بدأ ذلك في زمن النبي نفسه ﷺ وحياته، كل ذلك سنقرأه في متن دقيق ومُختصر للشيخ، حيث ترك التوسع في التفاصيل إلىٰ هوامش الكتاب حتىٰ لا يخل بتسلسل النقاط وترابطها.

مركز دلائل

***


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات:

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

* * *

نبذة عن المؤلف...

هو الشيخ محمد بن خليفة الربَّاح، ولد في العاصمة الليبية طرابلس سنة ١٣٩٤هـ من شهر صفر، الموافق لسنة ١٩٧٤م من شهر مارس، ودرس المرحلة الابتدائية في مدرسة «النور القرآنية» بمنطقة «قَدّح» في مدينة طرابلس، التي كان يتم فيها تحفيظ القرآن كاملا موزعا علىٰ سنوات الابتدائي الست.

بدأ الشيخ طلبه للعلم الشرعي سنة ١٤١١هـ الموافق لسنة ١٩٩٠م، وكان مهتما بكتب العلامة الألباني ﷺ ودروسه المُسجلة، بالإضافة إلىٰ شروح العلامة ابن عثيمين، وبقية علماء الأمة.

هاجر من ليبيا في منتصف سنة ١٤١٤هـ الموافق لسنة ١٩٩٣م إلىٰ سوريا ثم الأردن ثم السعودية، وبقي في هجرته خمس سنوات.

والتقىٰ الشيخ محمد الربَّاح في هذه الرحلة التي دامت خمس سنوات بكبار العلماء، حيث زار العلامة الألباني ﷺ في الأردن والتقىٰ به مرارا، وتواصل معه أيضا مهاتفة ومراسلة.

وكذا التقىٰ بالعلامة عبد العزيز بن باز ﷺ، ولازم مجالسه في مواسم الحج الثلاثة التي حضرها مدة بقائه في المملكة.

وأيضا التقىٰ بالعلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ولازم دروسه في مواسم الحج، وحضر له دروس أحكام القرآن وغيرها في الحرم المكي عندما كان يأتي الشيخ في رمضان وغيره، وكذا في المدينة النبوية عندما زارها الشيخ ابن عثيمين.

والتقىٰ بالعلامة المُحدث حمَّاد الأنصاري وزاره في بيته، وسأله مرارا عن مسائل حديثية وأجابه رحمه الله، كما التقىٰ بعلماء آخرين.

شيوخه الذين درس عليهم:

١ - العلامة محمد بن صالح حبيب التنبكتي رحمه الله، فقد درس عليه في المسجد الحرام بمكة المكرمة قرابة السبعمائة بيت من ألفية ابن مالك في النحو، حال دون إكمالها مرض الشيخ ثم موته رحمه الله.

ومن اللطائف أن الشيخ محمد صالح التنبكتي كان له كرسي لتدريس النحو في الحرم المكي سنة ١٤١٦هـ فكان إذا سأله الناس عن مسألة فقهية وهو علىٰ كرسيه بعد درس النحو يحيلهم علىٰ تلميذه (الشيخ محمد الربَّاح) وكان وقتها لم يتجاوز الواحد وعشرين عاما، فعل ذلك أكثر من مرة.

٢ - العلامة عبد الصمد الكاتب رحمه الله، أحد أكبر الفرضيين[1] في المملكة، فقد درس عليه الشيخ محمد الربَّاح كتاب «الفرائض» كاملا بمدينة رسول الله ﷺ، وهو من تأليف الشيخ عبد الصمد نفسه.

(١) علم الفرائض هو العلم المختص بالمواريث في الإسلام.

٣ - العلامة الفقيه محمد بن حمود الوايلي ﷺ، المدرس بالمسجد النبوي، فقد درس عليه الشيخ باب الطهارة كاملا وكذا باب الحج كاملا من كتاب «بداية المجتهد» وذلك في المسجد النبوي بالمدينة، وكان الشيخ الوايلي ﷺ من أفقه علماء المدينة، كان محاضرا بالجامعة الإسلامية ورئيسا للدراسات العليا والبحث العلمي، ومدرسا بالمسجد النبوي.

٤ - العلامة عبد القادر الأرناؤوط ﷺ، فقد درس عليه فُصولا مِن كتاب «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي في علم الحديث بدمشق، وجالسه مرارا سائلا ومستفيدا من مجالسه ﷺ.

٥ - العلامة عبد المحسن العباد البدر، فقد جلس الشيخ محمد لبعض دروسه في شرحه لسنن أبي داود، ولم يكن ملازما لها.

٦ - العلامة علي ناصر الفقيهي، فقد درس عليه الشيخ محمد أبوابا من شرح السُنة لابن أبي عاصم في المسجد النبوي، وكان عامة تركيز الشيخ على القضايا المنهجية الدعوية.

٧ - عالم الفرائض محمد سعيد زبداني اليماني، فقد درس عليه الشيخ «شرح الرحبية» كاملا في المسجد النبوي.

٨ - الشيخ المُحدث سعد الحميد، فقد أخذ عنه في علم الحديث بمكة خلال دورة علمية في «شرح الباعث الحثيث» كاملا، باستثناء آخره المتعلق بالقراءة على الشيوخ والإجازة والمناولة ونحوها، والشيخ سعد في هذه الدورة أجاز الشيخ محمد الربّاح شفويا

بأهليته في ممارسة تخريج وتحقيق الأحاديث ممارسة عملية؛ وذلك بعد أن اطلع علىٰ نماذج من أعماله وكان هذا سنة ١٤١٦هـ الموافق لسنة ١٩٩٥م.

٩ - الشيخ اللغوي الأصولي عبد الله الفوزان، فقد أخذ عنه شرح كتاب «الورقات» في أصول الفقه خلال دورة علمية بمكة، باستثناء آخره فلم يكف وقت الدورة لإكماله.

١٠ - الشيخ العلامة عبد الله البسام رحمه الله فقد أخذ عنه الشيخ محمد أبوابا من الفقه من شرحه علىٰ «زاد المستقنع» في الحرم المكي.

١١ - الشيخ محمد عيد عباسي الدمشقي، فقد أخذ عنه الشيخ محمد شرح «الباعث الحثيث» كاملا في دمشق سنة ١٤١٥هـ الموافق لسنة ١٩٩٤ م، وشيئا من «مذكرة أصول الفقه للشنقيطي».

١٢ - الشيخ الدكتور محمد بن خليفة التميمي، فقد درس عليه شرح كتاب «التدمرية»، قريبا من ثلثي الكتاب في مسجد الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وحال دون إكماله الرجوع القهري إلىٰ ليبيا. كما درس عليه «شرح الرسالة الأصفهانية» بالمسجد النبوي، ولم يكملها الشيخ.

١٣ - الشيخ محمد المختار الشنقيطي فقد أخذ عنه الشيخ محمد شرح كتاب البيوع من «زاد المستقنع» في دورة خاصة بالمُعاملات، وكتاب الطهارة من «بلوغ المرام» في المسجد النبوي.

١٤ - الشيخ العلامة اللغوي عبد الرحمن الكوني، فقد درس عليه الشيخ محمد أبوابا من ألفية الإمام مالك في بيته المتواضع بمدينة رسول الله، والشيخ كان متخصصا في علوم اللغة، وكانت دروسه ماتعة، كان يحفظ أكثر من عشرة آلاف شاهد، كما ذكر بنفسه هذا، وكان من أبرز ما في شروحه استحضار الشواهد وحُسن قراءتها.

١٥ - كذلك من شيوخه المُحدث محمد الأمين أبو خبزة التطواني المغربي، فقد زاره الشيخ محمد الربَّاح وأهداه تحقيقه لكتاب «المبعث والمغازي» فاطلع عليه الشيخ أبو خبزة وشهد بجودة العمل وأجازه برواية الكتب الستة وغيرها إجازة خطية.

جدير بالذكر أن للشيخ محمد الربَّاح عدة كتب متنوعة بين تحقيق الأخبار والسير والمغازي والفقه والعقيدة، وكذلك مجموعة كبيرة من الدروس والمحاضرات في الحديث والفقه والتفسير والعقيدة والدعوة والقيم والأخلاق.

نسأل الله له التوفيق، وأن يمد في عمره علىٰ طاعته وخدمة دينه إنه أكرم مسؤول.

***

مقدمة...

إنَّ الحمْد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله مِنْ شرور أنفسنا ومِن سيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مُضل له، ومَنْ يُضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدا عبده ورسوله.

أمّا بعد:

فـ«السنة النبوية» حُجّة رِسالية؛ ومَصدر مِنْ مصادر الوحي والتشريع بدلالة القرآن الكريم في عشرات الآيات الواضحة الصريحة، وبِدلالة إجماع علماء الأمة الجليّ القاطع، وبدلالة العقل البشري مِنْ خلال فَحْوَىٰ نصوص السنّة وما اشتملتْ عليه مِنْ إعجاز عِلمي مُفْحم، ومَقاصد عظيمة مهمة، ومَعاني جليلة باهرة؛ لا يَشك مَن اطّلعَ عليها في أحقّية هذه السنّة المباركة وحُجّيتها، وأنها وحْي مِنَ الله الخالق.

وبَيان كل هذا قد كَتَب فيه علماء الإسلام - أثابهم الله - كتبا كثيرة نافعة، ووفقني الله لكتابة كتاب مستقل في بيانه، والتدليل عليه بأدلة صريحة وواضحة تَقطع الشكّ وتَزْرع اليقين بذلك بتوفيق الله.

وفي هـذا المبحـث بـإذن الله سأشـرح الأدلـة العقليـة الواضـحة؛ الدالة علىٰ ثُبوت كثير مِنَ الأحاديث النبوية المنسوبة للسنَّة النبويـة في كُتُب الحـديث ودواويـن الـسنة المعروفـة، كَكُتـب الـصِحاح والـسنن والمسانيد وغيرها.

لأنّ إثباتَ حُجّية السُنة النبوية وكَونها مَصدرًا للـوحي والتـشريع يُعتـبرُ خُطـوةً أُولـىٰ؛ بخـلاف إثبـات أنَّ مـا جـاء في كتـب الحـديث ومصادره ودواوينه هو السُنة بعينِها؛ فإنه يُعتبرُ خطوةً ثانية.

وهذا الأخير هو المقصود بهذا المبحث.

وفي حدود علمي؛ هذا الموضـوع لا أعلـم أنَّ أحـدًا قـد أفـردَ فيـه كتابا مستقلا إلىٰ يومنا هـذا منـذ أنْ ظهـرت الروايـة، نعـم قـد تجـد مَـنْ كتبَ في تَدوين السنة وتجد مَنْ كتـب عـن حجيتهـا وتَطـرَّق إلـىٰ دلالـة العقل علىٰ ثبوت السنة، ولكن الكلام باستقلال عـن دلالـة العقـل فـلا أعلم مَنْ كتب فيه والله أعلم.

وقَبْـل أنْ أَشْـرع فِي البحـث أُحـبُّ أنْ أُبَيِّنَ للقـارئ الكـريم؛ بأننـا بكلامنا عن طريقةِ تَوثيق السُّنّة وحفظها وتمييز الثابت من غيره؛ فنحن في الحقيقة أمام عَددٍ مِنَ النصوص النبويـة لا تَتجـاوز أصـولُ الأحكـام فيها الخمسمائةَ حديث.

قـال الإمـام الـشافعي ﷺ: «أُصـول الأحكـام نَيـف وخمـسمائة حديث»[1].

---

(١) أسنده عنه الخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ١٩٤)،=

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله:

«وأصول الأحكام التي تَدُور عليها نحو خمسمائة حديث، وفَرْشها وتفاصيلها نحو أربعة آلاف حديث» ا.هـ[1].

وهذا القدر مِنَ الروايات قد اعتنىٰ به الآلاف مِنَ الصحابة وفيهم كِبارهم وحفَّاظهم وعُلماؤهم ورجالهم ونساؤهم، فلا يشك عاقل أنَّ حِفظهم للسنة كان مِنْ أسهل ما يكون عليهم.

* * *

=والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٥١٩)، وجاء من طريق آخر عن الشافعي رواه عبدالرحمن الغافقي بسنده في «مسند الموطأ» ص (١١٠)، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد».

(١) قاله في كتابه «إعلام الموقعين».

التعريف بالسُّنّة...

السُّنة لغة:

جاء في معاجم اللغة العربية أنَّ كلمة «السُّنّة» في لغة العرب تعني «الطريقة والسيرة»، وهذا في كافة المعاجم بلا استثناء.

وخُلاصة المعاني اللُّغوية الكثيرة الواردة لكلمة «السُّنة»؛ والتي تَنسجم مع هذا الباب؛ أنها: «الطريقة الثابتة الواضحة الْمُتَّبَعة»[1].

السُّنة اصطلاحاً:

أما لفظ السُّنة في الاصطلاح فقد استُخدم بعدة معاني، وأبْرز استعمالاته المتعلقة بهذا الباب مَعْنَيان:

١) السُّنة التشريعية، وهي:

«ما كان عليه رسول الله ﷺ اعتقادًا أو قولًا أو فِعْلا أو إقْرارا أو تَرْكـا؛ علَىٰ وَجْه التشْريع».

وهذا أقْرب لتعريف السُّنَّة عند كثير مِنَ الأُصوليين[2].

---

(١) انظر الكلام عنها بشيء منَ البسط في: كتاب «حجية السنة» لعبد الغني عبد الخالق ص (٤٥) فما بعدها.

(٢) انظر: «الحدود في الأصول» للباجي ص (١١٣).

٢) السُنة العامة، وهي:

«كل ما يَتَّصل ويَتعلَّق به ﷺ، وإنْ لم يَدلّ علىٰ تَشْريع (كصفاته الْخَلْقية مثلا)».

وهذا أقرب لتعريف السنة عند المحدّثين[1].

والسُنة بعبارة أخرىٰ لذات هذا المعنىٰ العام: (جُملة مِن المرْوِيّات عن نبيّ الأمة محمد ﷺ).

فهي مَرْوِيّات لأقْوال وأفْعال وتَقْريرات وصِفات؛ تُفِيد العلم بما حصَل منه؛ أوْ لَهُ ﷺ؛ مَنْقولة بالسنَد.

فهي بهذا المعنىٰ الواضح: (أخبار النبي ﷺ).

لأنَّ الخبر (الذي هو مِنَ الإخبار)؛ يمكن أنْ يقال عنه: (الإفادة بِحصول شيء والمستنَد فيها هو النقْل؛ إما المباشِر أو بِواسطة).

أبْرز القواعد العقْلية المتعلّقة بباب الخبر:

لابدّ مِنْ بيان أَبْرز القضايا العقلية المتفَق عليها بين كافة العُقلاء بخصوص الخبر، ليكون هو المدخل إلىٰ المقصود، وهي عدّة قضايا عقلية كما يَلي:

الأولىٰ: أنَّ الخبر الصحيح مَصْدر مِن مَصادر الوصول إلىٰ المعرفة الصحيحة[2].

---

(١) انظر: «دراسات في السنة النبوية» لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي، ضمن العدد السادس عشر من مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة ص (٦٢).

(٢) كما نبه عليه علماء الأمم من المسلمين وغيرهم، ومنهم الإمام الطبري=

الثانية: أنَّ البشر لهم في خِصالهم وصِفاتهم جانبان:

أ - جانب (الصِّدق) أو (الكَذب).

فمنهم مَنْ هو صادق (يُخبِر بما يَعلم أنه وقَع أو حصَل دون تعمّد تَغْيير).

ومنهم في المقابل مَنْ هو كاذب (يُخْبر بما يَعلم أنه لم يَقع أو لم يَحصل).

ب - جانب (قوة الحفظ) أو (الضعف).

فمنهم الضابط لِمَا يَسمع الْمُتثَبِّت الْمُتنبِّه (الذي يَستوعب ما يَجْري أمامَه بدرجة كافية مِنَ الدقّة؛ تُمكّنه بَعد فَترة مِنَ الزمن مِن استحضاره لما جَرَىٰ، وبالتالي مِنْ نقْله للآخرين دُون خلَل يُذكَر).

ومنهم ضعيف الْحِفظ والتَثَبّت (الذي لا يتمكَّن بعد فترة مِن استحضار ما جرَىٰ إلا معَ خَلل في ذلك).

الثالثة: أنَّ المعلومة الخبرية التي يَنقلها مِنَ البشر مَنْ جَمع الصفتين (الصِّدْق والْحِفظ الذِّهْني) وكان صادقا حافظا؛ فالأصل فيها أنها (خبر صحيح) ثابت.

بِخِلاف المعلومة الْخَبرية التي ينقلها مِنَ البشر مَنْ كان فاقِدًا لصفة منهما أو كان فاقِدًا للصّفتين؛ فهْي خَبَر لا يُوثَق به ولا يُحكَم له

=في مقدمة كتابه «التبصير في معالم الدين» ص (١١٥-١١٦) حيث تكلم عن مصادر المعرفة الأصلية، ثم ذكر الخبر كمصدر من مصادرها، وانظر: كتاب «تأريخ التاريخ» لوجيه كوثراني ص (٢٤).

بالثّبوت والصحة.

وحتىٰ نكون حريصين أكثر ونَتَثَبّت في حِفْظ الأخبار مِنَ الأخطاء والأوهام والكذب؛ فإنّنا زيادة علىٰ الشروط السابقة نشترط لقَبول الخبر شَرطا يَشمل الخبر نفسَه؛ ويُدخِله أيضا في دائرة التمحيص؛ للوصول إلىٰ درجة كافية مِنَ العلم بثبوت الخبر؛ وتَفَادِي تَسرّب الأخطاء والأغلاط إلىٰ الأخبار.

فنشترط:

ألا تَشْتمل رواية ذلك الرّاوي علىٰ ما يَدلّ أو يُشير إلىٰ خَطئها، كأنْ تَكون روايتُه مخالفةً لِما نَقَله غيره ممن هو أولَىٰ منه بالصّدق والحفظ، أو تكون مُصادمة لحقيقة ثابتة.

وسبب زيادة هذا الشرط: ما هو معلوم مِنْ أنَّ البشر مِنْ جِهة الحفْظ والتثبّت مَهما كانوا مُتَثبّتين فلا يَصِلون دَرجة العِصمة؛ وأنَّ مَنْ جَمَع الشّرطين الأوّلين (الصّدق والحفظ الذِّهني)؛ وإنْ كان الأصل في خَبره أنه صحيح ثابت؛ لكنَّ الأمر في واقع بعض الرُّواة ورِواياتهم قد يكون علىٰ خلاف هذا الأصل، وهو أنْ تكون المعلومة التي نَقَلها الصادق الحافظ مخالفةً لما نقله آخر غيره ممن هو صادق وحافظ أيضا!؛ أو قد تَشتمل روايته علىٰ شيء يدلُّ أو يُشير إلىٰ خطأ فيها.

ولهذا فالعقل البشَري السويّ يَشترط هذا الشَرطَ الثالثَ لِصحّة المعلومة المنقولة؛ بالإضافة إلىٰ الشَّرطين السابقين[1].

---

(١) وإذا كان الخبر يَنقله أكثر مِنْ واحد (ثلاثة مثلا أو أربعة)؛ وكُلٌّ واحد=

فتبيَّنَ مِنْ إضافته؛ عظيمُ حِرْصنا علىٰ التّثبّت في قَبول الأخبار؛ بما يَبعث علىٰ الطّمأنينة في مَنهجنا هذا.

فالخبر الثابت الصحيح والمقبول عَقلا هو ما اسْتَوفىٰ هذه الشّروط الثلاثة.

وعلىٰ سبيل المثال:

إذا كنتَ ضمن فريقٍ بحث علمي مُكَوّن مِنْ سِتّة أشْخاص؛ وتَأكّد كلٌّ منكم مِنْ تَحلّي الجميع بالصدق والتثبت؛ وكنتم مقسَّمين علىٰ مجموعتين (أ) و(ب)، فنَزَل ثلاثةٌ منكم (محمد وخالد وعمر) وهم المجموعة (أ) إلىٰ جَوف بئر عَميق فارِغ في وسَط مدينة الْجُفرة (مثَلا)؛ لاستكشاف ما في أسفل، وبعدما انْتَهوا مِن استطْلاعهم وصَعدوا؛ قال ثلاثتهم «المجموعة (أ)»: بأنهم وجدوا فراغا هَوائيا بَعد عُمق أربعين مِترا مِنْ سَطح الأرض.

فهذا يَعني أنَّ هذه المعرفة للفراغ الهوائي بالنِّسبة إلىٰ الفِرقة (أ) هي مَعرفة صحيحة ومُستندها (الْحِسّ)، وبالنِّسبة إلىٰ الفِرقة (ب) هي أيضا مَعرفة صحيحة ومُستندها (الخبر الصحيح) عن الْحِسّ لأنَّ الخبر مَصْدر مِنْ مَصادر الْمَعرفة.

ونَلْحظ هنا في المثال المذْكور ثلاثة جَوانب:

الأول: (نص الخبر) «في وسط الْجُفرة عند البئر الفلاني يُوجد

=منهم يَنقل عن الآخر؛ فإنه يجب أنْ يكون كلُّ واحد قد أخذ الخبر عمن فوقه مباشرة دون انقطاع.

فَراغ هوائي علىٰ عُمق ٤٠ مترا».

وهذا هو الخبر بمعنىٰ المخبَر به.

الثاني: (ناقل الخبر) وهو المجموعة (أ) «محمد وخالد وعمر».

الثالث: (ما احْتفَّ بالخبَر مِنْ مُعطيات) وهو عَلاقة معناه بغيره مما هو في مجاله، وطريقة نقله، وعَلاقته بِباقي الأخْبار والْمُخبِرين (كوجود البئر الفلاني فِعلا، وإمْكان الوُصول إليه في وقْت عمَل هذا الفريق، وخُلو هذا المجال مِنْ معلومة مُضادة للخبر، ونحوها مِنْ معطيات).

وهكذا في كُلّ خبَر نُركّز علىٰ هذه الأركان والجهات الثلاثة:

١ - (نص الخبر)[1].

٢ - و(ناقل الخبر)[2].

٣ - و(ما يَحْتفّ بالخبر ويُحيط به مِنْ مُعطيات ومَعلومات)[3].

ونبحث فيه عن شيئين:

أ - هل تَوفَّرَ في كُلّ النقَلة الشرطان (الأمانة والحفْظ)؟

ب - وهل مُعطيات الخبَر المُحتفّة به لم تَشتمل علىٰ ما يُشير إلىٰ خَلل في النقل أو ما يدل علىٰ وجوده؟

---

(١) ويسميه علماء السنَّة بـ«المتن».

(٢) ويسميه علماء السنة بـ«السند».

(٣) وهذا يسميه علماء السنة بـ«السبر والاعتبار» ويشمل معطيات السند والمتن معا وما يتعلق بهما من معلومات تساعد علىٰ التثبت من سلامة الخبر.

والنتيجة التي يُؤكِّدها العقل هي: **أنَّ الخبر الصحيح يُنتِج بالضرورة مَعرفة صحيحة بثبوته عن صاحبه.**

ثم بحسب الخبر والمخبَر عنه؛ فَثُبُوتُه عنه قدْ يُنتج مَعْرفة أُخرىٰ وقد لا يُنتج.

وفي المقابل: **الخبر الضعيف لا يُنْتج وَحده معرفة صحيحة.**

* ما هو الموقف العقْلي الصحيح مِنَ الأخبار المنقولة عن السنّة النبوية مِنْ حيثُ الثبوت أو الضعف؟

فهل هي أخبار صحيحة وثابتة بحيث تُصبح مَصْدرا صحيحا لِلْمعرفة بثُبوت هذه السنَّة عن ذلك الرَّسول الكريم ﷺ؟ ومِنْ ثَمَّ إفادة العلم بما تَحْتَوِيه مِنْ معارف؟ أم لا؟

لا شك أنَّ الجواب الذي لا يَشك فيه عاقل مُنصف أنَّ الحكْم إنما يَكون بِحَسب واقِع هذه الأخْبار ومُعطياتها مِنَ الرِّواية والنقْل.

فإنْ كانَ هذا النقْل للسنّة قد اسْتوفىٰ شُروط الخبر الصحيح عقلا؟ فإنه سَيُنتج بالضرورة مَعرفةً صحيحةً بثبوت السنّة.

بِغَض النَّظَر عن الفتْرة الزَّمَنية وطُولها وقِصَرها.

وإنْ لم يَسْتوفِ ذلك النقلُ شُروطَ الخبر الصَّحيح فإنه لا يُنتِج مَعْرفةً صحيحةً بِثبوتها.

كما تقدَّم في قواعد العقل: **الخبر الصحيح يُنتِج مَعرفةً صحيحةً، والخبر الضعيف لا يُنتِج معرفةً صحيحةً.**

وليس المرجِع في الحكْم إلىٰ العاطفة (قَبُولًا أوْ رَدًّا)[1].

---

(١) ومما تَواترَ به النَّقْل، ولا شك في صحته وثبوته عند جميع الناس اليوم:
- أنَّ رجلا هاشميا اسمه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ؛ قد عاش قبل ألف وأربعمائة عام من تاريخنا اليوم، أي بعد سنة ٥٧١ للميلاد تقريبا.
وهذا رابط الكتروني؛ لموقع عِلمي يؤكِّد بالأدلّة الحسّية - مِنْ خلال النُّقُوش والمقْتَنَيات القديمة - المرحلةَ التي عاشها النبي محمد ﷺ وأصحابه (وأعتقد أنه سيصدر هذا العام ككتاب بصورة أوسع توثيقا وأكثر تنوعا عن مركز دلائل).
http://muslims-res.com/٧٦٨.html
- ولاشك أنه قد ثبت أنه ﷺ دعا الناس في ذلك الوقت إلىٰ الإيمان به وبرسالته، وبلَّغ لمعاصريه وأهلِ جيله جُمَلا من نصوصه هو؛ وخاطبهم بها، وقال للناس بأنَّ كلامه لهم وحْي مِنَ الله تعالىٰ.
وهذا القَدر ثابت بالخبر المتواتر الهادر الذي يستحيل في العقل إبطاله.
- وأنه قد آمن به وبكلامه كثير مِنْ معاصريه منْ ذلك الجيل، ونقلوا هذا الوحي ونصوصه إلىٰ الجيل الثاني الذي جاء بعده ﷺ.
- ونقلَه الجيلُ الثاني إلىٰ الجيل الثالث بعده.
- وكذلك نقله الجيلُ الثالث إلىٰ الرابع، وهكذا إلىٰ يومنا هذا.
وكل هذا (وهو يخص السنة النبوية) هو:
- بالنسبة لِعُمومها قد ورد بالتواتر القاطع.
- وبالنسبة لأفراد وآحاد رِواياتها؛ فقدْ وَرَد بالآحاد، أو بالشهرة بعض الأحيان، أو بالتواتر حينا.
فالمستنَد هنا للعلم بثبوت هذا الوحي (وهو السنة)؛ هو هذا الخبر والنقل

بهذه الطريقة. =

= فما هُو موقف العقْل السليم اليوم مِنْ هذا النَّوع مِنَ الوحْي الذي جاء به الهاشمي ﷺ ونقله عنه معاصروه بواسطة هذا الخبر؟! هذا ما سنعرفه بإذن الله في هذا المبحث.



الْخُطُوات العمَليّة لمعرفة ثُبوت السنة النبوية أو غيرها :

لابد أنْ نَعلم أنَّ مُشوار التثبّت والتحقُّق مِنْ صحة نصوص السنة النبوية أو غيرها له مَرْحلتان رئيستان.

١ - مَرحلة صُدُور هذه النّصوص وجَمعها.

٢ - مَرحلة فَحصها والحكْم عليها.

* * *

أولاً: مَرحلة صُدور النصوص وجَمعها.

مِنَ المعلوم أنَّ الأخبار (المُخبَر بها)؛ هي مِنْ حيث العناية بها نوعان:

أ - أَخْبار تَحظَىٰ بالعِناية الكبيرة مِنْ طَرف مُستقْبِلِيها في البيئة التي تَمَّ فيها بَثُّها، لِتَعلُّقها بالشَّأن العام وبما هو مُهم أو مقدَّس عندهم.

ب - وهناك أخْبار مُهمَلة غير مُعتنَىٰ بها؛ لِتَعَلُّقها بأمْر خاص لا يَعْني عند العامة شيئا.

ولا شك أنَّ الأخبار المعتنَىٰ بها هي التي يُمكن مُتابعتها وبَحثها - بعد فترة مِنْ بَثّها - والتوصّل إلىٰ معرفة أحوالها قبولا وردًّا.

وهذه الأخبار المعظَّمة والْمُعْتنَىٰ بها عندما يَكون قائلها شخصًا معظَّمًا (كما هو الشأن في السنة النبوية)، فإنَّ مِنَ الطبيعي لها بعد بَثّها وصُدُورها مِنْ قائلها أنْ تَمُرّ بفترة انتشار بين الناس وتَناقل لها وتَنافس علىٰ ضَبطها، ثم بفترةٍ ثانية تُجْمَع فيها هذه الأخبار بَعْدها في كتب معيَّنة ومَراجع مَخصوصة مُحدَّدة.

وبهذا نجدها قد مرَّتْ بِفَترَتَين:

١ - فَترة استقبال للأخْبار مِنْ صاحبها واستيعابٍ لها

كِتابة وحِفْظا.

٢ - وفَترة حَصْر وجَمْع لجملة هذه الأخبار في كُتب محدَّدة ومراجع معينة لتتميّز وتتضح لكل مَنْ يَرغب في مُطالعتها وتَحَريها.

وهذه هي المرحلة الأولىٰ من عملية حفظ السنة النبوية(١).

---

(١) وعندما ننظر في واقع الصحابة والتابعين وعملهم علىٰ رواية السنة وحفظها؛ نجد نماذج قوية ورائعة تُبيّن فائق العناية والتثبّت في جَمعهم لأحاديث السنّة النبوية، وإليك بعضا من هذه النماذج:

- رحل أبو أيوب الأنصاري ﷺ علىٰ ناقته؛ مِن المدينة النبوية إلىٰ مصر للقاء عقبة بن عامر ﷺ بمصر؛ فلما لقيه قال له: حدِّثنا ما سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المسلم، لم يبق أحدٌ سمعه غيري وغيرك، فلما حدَّثه ركب أبو أيوب راحلته وانصرف عائداً إلىٰ المدينة ولم يحل رحله، رواه الحميدي في مسنده.

تأمّل لم يسافر كل هذه المسافة من المدينة إلىٰ مصر (في عهد ركوب الإبل والبهائم) ليسمع حديثا لا يعرفه! كلا، وإنما سافر كل هذه المسافة علىٰ ناقته ليتثبَّت أكثرَ مِنْ حديثٍ هو عنده وسمعه بنفسه مِنْ رسول الله!، ثم رجع في نفس الوقت إلىٰ المدينة.

أيّ حرصٍ هذا بالله عليكم؟!

- ورحل جابر بن عبد الله ﷺ علىٰ ناقته إلىٰ عبد الله بن أُنيس ﷺ في الشام، واستغرق شهراً ليسمع منه حديثاً واحداً لم يبق أحدٌ يحفظه غير ابن أنيس». رواه البخاري في «الأدب المفرد» وغيرُه.

من المدينة إلىٰ الشام مسيرة شهر من أجل سماع حديث واحد!

- ورحل التابعي الكبير أبو عثمان النهدي إلىٰ مكة للحج لسماع حديث=

=من أبي هريرة ﷺ. رواه الخطيب البغدادي في كتابه «الرحلة إلىٰ أصحاب الحديث».

- وقال الإمام سعيد بن المسيب سيد التابعين: «إنْ كنت لأسير في طلب الحديث الواحد مسيرة الليالي والأيام» رواه ابن سعد في «طبقاته» ورواه غيره.

- وقال بسر بن عبد الله الحضرمي: «إنْ كنتُ لأركب إلىٰ مصرٍ من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه» رواه الدارمي في «السنن» وغيره.

- وحدّث الشعبي رجلاً بحديث ثم قال له: «أعطيناكها بغير شيء، قد كان يُركَب فيما دونها إلىٰ المدينة» رواه البخاري في «الأدب المفرد».

- وعن أبىٰ العالية الرياحي قال: «كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فلم نرض حتىٰ ركبنا إلىٰ المدينة فسمعناها من أفواههم» رواه ابن سعد في «الطبقات» والدارمي في «سننه».

سبحان الله يسافر من العراق إلىٰ المدينة علىٰ دابة من أجل التأكد والتثبت من رواية سمعها بواسطة؛ ليسمعها مباشرة من صاحب الرواية!

أرأيت هذا الاهتمام والحرص علىٰ جمع السنة وحفظها؟

حتىٰ اعترف اليهودي المحارب للسنة جولد زيهر؛ فقال عن علماء الحديث والسنة:

«الرحالة الذين يقولون إنهم طافوا الشرق والغرب مرات، ليسوا مُبْعِدين ولا مغالين» ا.هـ نقلا من كتاب «علوم الحديث» لصبحي الصالح.

وهكذا زادت الرحلة في طلب الحديث ونشطت حتىٰ بلغت ذروتها في عهد المُصنفين لكتب السنة.

فقد كان الواحد مِنْ علماء السنة يجمع الروايات ويعتني بسماعها من مصادرها، ويرحل لأجلها، ويدوّن ما يدوّن منها، ثم يعقد المجالس=

الفترة الأولى: استقبال الأخبار مِنْ قائلها واستيعابها وحفظها.

وعمدة هذه الفترة وسيلتان:

١ - الكِتابةُ علىٰ الورَق ونحوه أخْذًا ونَقْلا عن مَصْدر الخبر.

٢ - أو الْحِفْظ في الصّدر والدِّماغ أخْذًا ونَقْلا عن مَصْدر الخبر.

الوسِيلة الأُولى: الكِتابة والتَّوثيق الْخَطّي مِنَ مَصْدر الخبر.

وهذه أَضْمن وأَصحّ وَسيلة نقْل محفوظ.

فإما أنْ يَكتب صاحب الخبر كلامَه؛ أو يَأمر كاتبه أنْ يكتب عنه؛ وهذه أرفعها، أو يكتب عنه تلاميذه ومَنْ يَأخذ عنه.

فهذه الوَسِيلة الأولىٰ التي يُقرّها العقْل في حِفْظ أيّ كلام مِنْ مَصْدره، ولا يمكن أنْ يُخالف عاقل في اعتبار هذه الوسيلة واعتمادها في تَوثيق النصوص عندما يكون الكاتب ثقة أمينا وضابطا متثبتا.

ولاتفاق العقلاء علىٰ أنَّ الكتابة وَسيلة صحيحة لحفظ الكلام فإنَّ أمرها لا يحتاج إلىٰ أدلّة تثبت كونها وَسيلة لذلك[1].

=للتحديث ويصنف فيها وهكذا.

وكان علىٰ هذا الحال في كل عصر الآلاف أو المئات منهم.

والحقيقة إنَّ الناظر في أحوال رواة الحديث والسنة؛ يعلم أنَّ علماء السنة قد بذلوا جهدا مضاعفا وبالغا وكبيرا ونوعيا في جمع السنة وحفظها.

(١) وبالنسبة للسنة النبوية المحمدية؛ فقد تَمَّ تدوين وكتابة الكثير منها منذ صدورها عن رسول الله ﷺ إلىٰ استقرارها في مصنفات كثيرة؛ اعتُبِرتْ الْمَرجع والمنتهَىٰ لكل مَن أراد الوُقوف عليها، وبيانُ هذا علىٰ وجْه=

=التفصيل يَحتاج إلىٰ مجلدات كبيرة.

ولكي يكون الأمر واضحا فإنه لم يَصح أيّ حديثٍ عنه ﷺ يَنهَىٰ عن كتابة الحديث كما يظنه البعض، فقد جاء حديثان في هذا المعنىٰ أحدهما عن أبي سعيد الخدري ﷺ: «لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن ومن كتب شيئا فليمحه» وهذا لا يصح مرفوعا عن النبي ﷺ كما بينه الإمام البخاري وغيره، وإنما هو من قول أبي سعيد موقوفا عليه، فهو رأي أبي سعيد لنفسه وليس حديثا مرفوعا، وقد أخطأ بعض الرواة عندما رفعه إلىٰ رسول الله ﷺ، وجاءت رواية أخرىٰ عن زيد بن ثابت في النهي عن الكتابة، وفيها أكثر من علة ولا تصح، بل العكس هو الصحيح، فقد أذِنَ النبي ﷺ بالكتابة وأمر بها كما سيأتي في حديث ابن عَمرو وغيره، والروايات في هذا صحيحة ثابتة ولا معارض لها.

نعم ذهب بعض الصحابة إلىٰ النهي عن الكتابة كابن عباس وابن مسعود وابن عمر ﷺ جميعا، ومع هذا كتبوا لأنفسهم كما سيأتي، وقد أرادوا من النهي ألا يشتغل تلاميذهم عن القرآن بتتبع الروايات الحديثية وجمعها وتدوينها فيقَصّروا في تعَلُّم القرآن، وأن يكتفوا بما يسمعونه مِنَ السنة مما هو متداول ويكون أكثر اهتمامهم بالقرآن، وهذا موقف يخص هؤلاء الصحابة الذين جاءت الروايات عنهم ومع هذا قد كتبوا لأنفسهم السنة، وخالفهم جماعات كبيرة من الصحابة فكتبوا وأذنوا في الكتابة وحثوا عليها كما سيأتي.

ولستُ أدّعي أنَّ كل مَنْ نقلَ السنَّة عن رسول الله ﷺ قد اعتمَد علىٰ الكتابة في نقلها! ولكن كثير منهم استخدم الكتابة لحفظها ونقلها، سواء كتبوا عندما سمعوا، أو حفظوا ابتداء ثم كتبوا بعد؛ حتىٰ بلَّغوه إلىٰ مَن بعدهم، وواقع الرواية أكبر شاهد. =

=فإليك بيان هذا الواقع من خلال خمس مراحل من مراحل التوثيق الكتابي والخطي للسنة النبوية:

١ - فمِنَ السنّة ما كتبه رسول الله ﷺ بأمر منه إلىٰ كتّابه الكثر، علىٰ صور متنوعة، بعضها أحكام مشروحة في الصدقات والديات والمناسك والقصاص والجنايات والطهارة والصلاة، وشيء من خطبه ﷺ، ورسائل، ومعاهدات ووثائق وعقود صلح.

انظر ما جمعه الأستاذ أحمد معبد في كتابه: «كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ وصحابته وأثرها في حفظ السنة النبوية».

وكذا كتاب «تاريخ تدوين السنة» لحاكم المطيري، ففيه تفصيل للروايات الدالة علىٰ هذا وعزوٌ لها إلىٰ مصادرها.

وكذا رسالة الدكتوراه لمحمد الصبحي بعنوان: «مرويات الوثائق المكتوبة من النبي ﷺ» وتقع في مجلدين، جمع فيهما كتابات النبي ﷺ وصحفه ومراسلاته بأسانيدها، وتتبعتُ بنفسي أكثر من خمسة وأربعين كتابا ورسالة؛ فوجدتها بأسانيد صحيحة أو حسنة أو معتبرة.

وأحصىٰ الدكتور الصبحي الكُتّابَ الذين كانوا يكتبون للنبي ﷺ، فذكر ثلاثة وثلاثين منهم، ومنهم مَن أَوصَلَهم إلىٰ أكثر مِنْ أربعين كاتبا.

وللإمام محمد بن طولون الدمشقي المولود سنة ٨٨٠هـ كتاب بعنوان: «إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين» جمع فيها أخبار كتبه ﷺ وأسندها.

وكانت رسائله ﷺ مجموعة محفوظة بعد وفاته، كما صح عن ابن سيرين عند الدارمي (٤٩١) وغيره، فكيف يقال إن كتابة السنة لم تحصل إلا في القرن الثاني! وهذا الرسول نفسه صلوات الله وسلامه عليه قد كَتب منها ما كَتب في عشرات المناسبات؟! ناهيك عما قام به صحابته! =

= ٢ - ومِنَ السنة ما كتبه صحابته عنه ﷺ في حياته وهو كثير، وبعضه مما أذِن فيه بنفسه صلوات الله وسلامه عليه، وكان هذا إلىٰ مطلع السنة الحادية عشرة للهجرة.

فقد ثبت عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، من طريق يحيىٰ بن أيوب عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنه قال - في صدد ذكره لحديث من أحاديث السنة -: «بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب»، روىٰ هذا الدارمي بإسناد لا بأس به (١/ ٤٣٠)، ويؤكد ثبوته ما رواه إسحاق بن يحيىٰ عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو أنه ذكر ناسا من أصحاب النبي قال عبد الله: أنا أصغرهم، فحكىٰ عبد الله عنهم قولهم: «إنا لم نسمع منه ﷺ شيئا إلا وهو عندنا في كتاب» رواه الطبراني في الكبير (١٤٢٧٨)، وابن عدي في مقدمة كتابه الكامل محتجا به (١/ ٩٧) وغيرهما، وإسحاق وإن كان ضعيفا لكن خبره يتقوىٰ ويقوي ما سبق، وهذا دليل صريح علىٰ أنَّ جمعًا مِنَ الصحابة كان مِنْ عادتهم أن يكتبوا السنة مباشرة عنه ﷺ، لأن عبد الله بن عمرو ذكر هذه الكتابة في حق حديثٍ مِنْ أحاديث السنّة، ولفظ إسحاق أصرح.

وجاء عن عبد الله بن عمرو في رواية أخرىٰ: «قلتُ يا رسول الله، إنا نسمع منك أحاديث لا نحفظها أفلا نكتبها؟ قال: بلىٰ فاكتبوها»، رواه أحمد في «المسند» (٧٠١٨)، وهذا أمر منه ﷺ لصحابته بكتابة السنة، ولا شك أنهم فعلوا، وكانت لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه صحيفة كتبها عن رسول الله ﷺ كما صح عند ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٧٣)، وعند الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٦٦)، والخطيب في «تقييد العلم» (٨٣)، وروىٰ البخاري في «صحيحه» خبر الكتابة عن عبد الله بن عمرو (١١٣)، وفي هذه الصحيفة مئات الأحاديث، وخَبرها أَشْهر مِنْ أنْ يُذكَر، حتىٰ ذكَر العلامة=

=ابن الأثير في كتابه «أسد الغابة» (٣/ ٣٤٥) أنها بلغت ألف حديث، كيف لا وقد كان عبد الله يكتب كل ما سمعه مِنْ رسول الله ﷺ، وبقي على هذا الحال عدة سنين؟!، فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: كنتُ أكتب كل شيء أسمعه مِنْ رسول الله ﷺ وأريد حفظه... فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق» يعني لا يخرج من فمه الشريف إلا الحق، رواه أحمد (٦٥١٠) وغيره بإسناد صحيح، وصحيفة عبد الله هذه قد سمعها عنه العشرات من العلماء والرواة، وانظر الكلام عنها مفصلا في: كتاب «عبد الله بن عمرو وصحيفته الصادقة» لمحمد سيف الدين عليش.

وجاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أنه كان إذا حدَّث فكثر الناس عليه؛ جاء بصكاك فألقاها إليهم وقال: هذه أحاديث سمعتها من رسول الله ﷺ، وكتبتها وعرضتها على رسول الله ﷺ»، انظره مسندا في: كتاب «مسند الشاميين» للطبراني (١/ ٤٢٧)، وفي «تقييد العلم» للخطيب ص (٩٥)، وصحيفة أنس معروفة مشهورة كانت عند أبنائه بعده.

وأيضا صحيفة سعد بن عبادة رضي الله عنه كما ذكر الترمذي في «سننه» (١٣٤٣)، وسعد توفي بعد وفاة رسول الله بقليل، وكانت صحيفته عند أولاده، وذكر الحافظ ابن حجر أنَّ سعد بن عبادة: «كان في الجاهلية يكتب بالعربية، ويُحسن العوم والرمي» ا.هـ.

وهذا وغيره قاطع بحصول الكتابة للسنة في حياة النبي ﷺ على يد أصحابه الذي سمعوا منه السنة مباشرة رضي الله عنهم، فأي توثيق أكثر من هذا، وهل هذه إلا أدلة صارخة على كذب مَن ادعى بأن الكتابة لم تحصل إلا في القرن الثاني؟ ناهيك عما كتبه عنه الصحابة رضي الله عنهم ولا نعلم هل كتبوه في حياته ﷺ أم لا وهو كثير جدا. =

= ٣ - ومن السنة النبوية ما كتبه أصحابه نقلا عنه ﷺ، ولكنْ لا نَعلم هل كُتب في حياته ﷺ أو بعده؛ ومنه ما كتبوه بعد وفاته، اعتمادا علىٰ ما كانوا قد سمعوه منه أو شاهدوه.

وكان هذا مِنَ السنة الحادية عشرة للهجرة (١١هـ) فما بعدها؛ علىٰ يد مجتهدي الصحابة، مِنْ كبارهم وعلمائهم وأبنائهم الذين صحبوا النبي ﷺ أيضا.

فلقد ترَكَ ابنُ عباس رضي الله عنهما حِمْل بعير مِنَ الكتب التي حَوتْ رواياته كما في «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٥/ ٢٩٣)، وفي «المدخل إلىٰ السنن» للبيهقي ص (٤٢١)، وفي «تقييد العلم» للخطيب (١٣٦)، وكانت لابن عباس ألواح معروفة يَكتب عليها الأحاديث، كما في «الطبقات الكبرىٰ» (٢/ ٣٧١)، و«تقييد العلم» (٩٢) وغيرهما، وصح عند البخاري أيضا كتابته للحديث.

وكتب أبو بكر الصديق رضي الله عنه إلىٰ أهل البحرين بكتاب كبير في الصدقات ذكر فيه ما جاءت به السنة فيها، وهو عند البخاري (١٤٥٤) وغيره.

ودوّن عمر رضي الله عنه كثيرا مِنَ روايات السنة في صورة مراسلات رسمية وقرارات خاطب بها ولاته، كالشروط العمرية التي جمع رواياتها ابن السماك (ت ٣٤٤هـ) وأسندها في جزء خاص طبعته دار البشائر ضمن «لقاء العشر الأواخر»، وكتاب عمر رضي الله عنه في أحاديث الصدقات والديات معروف، انظر الكلام عن رواياته في: «مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة» ص (٢٠٥) لمحمد حميد الله الحيدر آبادي، وأرسل عمر علماء الصحابة في شتىٰ بلاد المسلمين يعلمون الناس السنة، قال أبو عثمان النهدي: «كنا مع عتبة بن فرقد، فكتب إليه عمر بأشياء يحدثه عن النبي ﷺ» رواه أحمد (٢٤٣)، والبخاري ومسلم، وكتب عمر أيضا=

=إلىٰ عمار بن ياسر كما روىٰ ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٠١٠).

وكان الصحابة ﷺ يكتب بعضهم إلىٰ بعض بأحاديث السنة.

فقد أخرج الحميدي (٢٦٨) بسند صحيح أن الشعبي قال: «كتب معاوية بن أبي سفيان ﷺ إلىٰ عائشة ﷺ أن اكتبي إليّ بشيء سمعتيه من رسول الله ﷺ، قال فكتبت إليه».

وأخرج البخاري في «الصحيح» (٨٤٤-٧٢٩٢)، وكذا غيرُه من طريق ورَّاد -كاتب المغيرة بن شعبة ﷺ- قال: أمْلَىٰ عَليَّ المغيرة بن شعبة في كتاب إلىٰ معاوية: «أن النبي ﷺ كان يقول...».

وكتب أنس ﷺ عن غيره مِنَ الصحابة كما روىٰ مسلم في «صحيحه» (٣٣).

وروىٰ أبو خيثمة عن علي ﷺ قوله: مَن يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم؟، رواه أبو خيثمة في كتابه «العلم» (١٤٩) فكان علي ﷺ يُمْلي لمن يأخذ الصحيفة جملة من أحاديث السنة.

وكتب أسيد بن حضير الأنصاري ﷺ بعض الأحاديث النبوية، وقضاء أبي بكر وعمر وعثمان، وأرسله إلىٰ مروان بن الحكم كما روىٰ أحمد في «المسند» (١٧٩٨٦).

وكتب جابر بن سمرة ﷺ إلىٰ عامر بن سعد بن أبىٰ وقاص بأحاديث من السنة كما روىٰ مسلم في «صحيحه» (١٨٢٢).

وكتب زيد بن أرقم ﷺ بعض الأحاديث النبوية وأرسل بها إلىٰ أنس بن مالك ﷺ كما في «مسند أحمد» (١٩٢٩٩).

وكتب ابن الزبير ﷺ إلىٰ عبد الله بن عتبة عن ميراث الجدِّ وحُكمه؛ وعن خُلّة أبي بكر لنبينا ﷺ كما في «مسند أحمد» (١٦١٧٠).

وكتبَ سُمرة بن جندب ﷺ صحيفة فيها أحاديث كثيرة، قال ابن سيرين:=

=«في رسالة سُمرة إلىٰ بنيه علم كثير». انظر: «الاستيعاب» (٢/ ٦٥٣) لابن عبد البر، والطبقات لابن سعد (٦/ ٤١٧)، ومعجم ابن الأعرابي (١٩٦٢)، ويسميها العلماء وصية سُمرة.

وهناك رسالة علي ﷺ إلىٰ عثمان ﷺ في باب الزكاة وما جاء في السنة فيه، روىٰ خبرها البخاري (٣١١٢).

وكتب عبد الله بن أبي أوفىٰ ﷺ أحاديث مِن السنة كما روىٰ البخاري (٣٠٢٥) وغيره.

وأيضا كتب علي ﷺ في القضاء كتابه المعروف، انظر: صحيح مسلم (١/ ١٣) طبعة عبد الباقي.

وكتب جابر بن عبد الله ﷺ أحاديث المناسك كما روىٰ خبره مسلم في صحيحه، وجاء عن الربيع بن سعد قال: «رأيت جابرا يكتب عند [ابن سابط] في ألواح»، رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٤٢٥)، وابن معين في «تاريخه» (٢٥٢١)، وكتب جابر أيضا صحيفة كانت فيها أحاديث من السنة، وكانت عند تلاميذه من التابعين كالحسن البصري وقتادة، انظر: «سنن الترمذي» رقم (١٣١٢).

وكَتبَ زيد بن ثابت ﷺ في «الفرائض» (أي علم المواريث)، قال الزهري: «لولا أن زيد بن ثابت كتب الفرائض رأيت أنها ستذهب من الناس»، كما أسند هذا الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٨٦)، وكانت وفاة زيد سنة (٤٥هـ)، وروىٰ سعيد بن سليمان بن زيد، عن أبيه عن جده زيد، وكذا روىٰ خارجة بن زيد عن أبيه.

وأيضا هناك صحيفة صفوان بن أمية ﷺ، كما ذكرها ولده، انظر: مصنف عبد الرزاق (٣/ ٣٩٥).

وكذا كتاب أبي رافع ﷺ مولىٰ رسول الله، كما أسنده الخطيب في=

=«الكفاية» ص (٣٣٠-٣٣١).

وكتاب أسماء بنت عميس ﵂، انظر: «السنة قبل التدوين» لمحمد عجاج الخطيب (١/ ٣٤٦).

وأيضا كان لابن مسعود ﵁ كتاب، فقد صح عن معن أنه قال: «أخرج إليَّ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كتابا وحلف لي: إنه خط أبيه بيده» رواه ابن أبي شيبة بسنده (٢٦٤٢٩)، وساقه مِنْ كتابه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم».

وأيضا عبد الله بن عمر بن الخطاب ﵄، فقد ذكر نافع: «أن ابن عمر، كان إذا خرج إلىٰ السوق نظر في كتبه» قال الراوي علي بن شقيق: «كُتُبه في الحديث»، أسنده الخطيب في «الكفاية» (٢/ ١٤) واللفظ له، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٥).

وصح عن التابعي الحسن بن عمرو الضمري قال: حَدَّثتُ عن أبي هريرة ﵁ بحديث فأنكَرَه، فقلتُ: إني قد سمعته منك، قال أبو هريرة: «إنْ كنتَ سمعتَه مني، فإنه مكتوب عندي»، فأخذ بيدي إلىٰ بيته، فأراني كتابا مِنْ كُتبه مِنْ حديث رسول الله ﷺ، فوجد ذلك الحديث، فقال: «قد أخبرتك إني إنْ كنتُ حدثتك به فهو مَكتوب عندي» رواه الحاكم (٣/ ٥٨٤).

وكتب أبو موسىٰ الأشعري ﵁ صحيفة، ولها نسخة خطية في مكتبة شهيد علي باشا كما ذكر الأستاذ صبحي السامرائي في «تحقيقه للخلاصة في أصول الحديث» للطيبي ص (١١).

وكذلك كَتَبَ الصحابي أبو سلمة نُبَيط بن شَرِيط ﵁ صحيفة في السُّنَة، فقد ذكر الدكتور أكرم العمري أنَّ صحيفته مخطوطة في «دار الكتب الظاهرية» حديث (٢٧٩)، وأنَّ لها نسخة أخرىٰ في «مكتبة فيض الله» (٤/ ٢٥٩).

وأيضا لمحمد بن مسلمة الأنصاري ﵁ صحيفة أحاديث، كما روىٰ=

=الرامهرمزي في كتابه «المحدث الفاصل» (٤٩٧).
وكتبت سبيعة الأسلمية ﵂ إلىٰ عبد الله بن عتبة بشأن ما سمعته من رسول الله ﷺ في عدة الحامل، كما أسنده الخطيب في «الكفاية» ص (٣٣٧).
وأبو ريحانة الأزدي ﵁، مِنَ الصحابة الذين نزلوا الشام ومِصر، كانت له صحف كما رویٰ ابن الجنيد بسنده في كتابه «الأولياء»، وساقه من كتابه الحافظ في «الإصابة» (٣/ ٢٩١).
وكانت لأبي اليَسَر كعب بن عمرو بن عباد السلمي ﵁ (ت٥٥هـ) صحف يصحبها معه غلامه، كما روىٰ مسلم في «صحيحه» (٣٠٠٦)، وذكر صاحب «منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتىٰ عصرنا الحاضر» ص (٤٨) أنّ المصادر ذكرتْ بأنه كان معه وعاء ممتلئ بالمخطوطات.
بل أبو سعيد الخدري (وهو ممن لا يَرىٰ الكتابة) قد جاء عنه أنه كتب بعض السنة كالتشهد ونحوه كما أسنده الخطيب في «تقييد العلم» (٩٣).
وجاء عن عمر بن الخطاب ﵁ أنه كان يحث الصحابة وأبناءهم علىٰ كتابة السنة، فقد جاء عنه أنه كان يقول: «قيدوا العلم بالكتاب» رواه الدارمي (٥١٤)، والحاكم (١/ ١٨٨) وغيرهما.
ومثله جاء عن علي بن أبي طالب ﵁ من طريقين رواهما الخطيب في «تقييد العلم» ص (٨٩).
كل هذه الروايات عن الصحابة ﵃؛ وغيرها مما لم أذكره لضيق المقام؛ كلها (وهي عشرات الروايات) اتفقت علىٰ معنىٰ واحد؛ وهو وجود الكتابة والتوثيق الخطي للسنة النبوية علىٰ يد الصحابة ﵃؛ الذين أخذوا السنة مباشرة عن رسول الله ﷺ دون واسطة، ومجموعها دل علىٰ حصول التواتر القطعي بكتابة السنة النبوية وتوثيقها في هذه الفترة المبكرة، ولا يجحد هذا التواتر إلا معاند. =

= هذا من غير ما سبقت الإشارة إليه من عشرات الروايات التي دلت على حصول الكتابة بأمر النبي ﷺ نفسه، وتوثيق ما كتبه، بجانب الروايات التي جاءت صريحة بالكتابة عنه ﷺ في حياته دون أمر منه.

فإذا جمعنا كل هذه الروايات (وهي بالمئات)، ونظرنا إلى ما دل عليه مجموعها (وهو حصول الكتابة والتوثيق للسنة النبوية في عهده الصحابة ﷺ) فإننا سنلمس التواتر القاطع بحصول هذه الكتابة.

وبهذا يتبين لنا كذب المستشرقين في دعواهم أنَّ كتابة السنة لم تتم إلا في منتصف القرن الثاني، حفظ الله السنة والدّين مِنْ كيد العابثين.

٤ - ومن السنة النبوية ما كتبه كبار تلاميذ الصحابة من التابعين عن صحابة الرسول ﷺ في فترة توافر الصحابة، وقارَنوه برواية باقي أصحاب النبي ﷺ، في عهد عمر فما بعد، وحتى أواخر عهد الصحابة.

فقد صحت الروايات الكثيرة في توثيق السنة وكتابتها على يد تلاميذ الصحابة من التابعين، وهي أكثر مما جاء عن الصحابة أنفسهم، وكثرت هذه الكتابة في خلافة عمر ﷺ سنة (١٤) للهجرة وبعدها، وامتدَّت فترة هؤلاء التلاميذ وأخذهم عن الصحابة حتى سنة (٧٥) للهجرة وبعدها بقليل.

فكانوا يكتبون عن الصحابة ما كتبوه عن رسول الله ﷺ أو سمعوه منه.

فقد صح وثبت عن بشير بن نهيك - أحد تلاميذ الصحابة - أنه قال: «كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردت أن أفارقه؛ أتيته بكتابي فقلت: هذا سمعته منك؟ قال: نعم»، أسنده أبو خيثمة في «التاريخ» (١٩١٤)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٢٣)، والخطيب في «الكفاية» (٢٧٤) وغيرهم، وهذه الكتابة كانت قبل سنة (٥٨هـ) وهي بمثابة كتاب أبي هريرة نفسه لأنها عرضت عليه واطلع عليها وأقرها. =

= وعن محمد بن سيرين، عن أبي أفلح يعني كثيرا، قال: «كنا نكتب عند زيد بن ثابت رضي الله عنه» رواه البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٧٧٥)، والخطيب في «تقييد العلم» ص (١٠١)، وزيد رضي الله عنه قد توفي قبل سنة (٥٠هـ) للهجرة بما دل علىٰ أن الكتابة كانت قبلها.

وصح عن سعيد بن جبير، أحد تلاميذهم أنه قال: «كان ابن عباس يملي علي في الصحيفة حتىٰ أملأها وأكتب في نعلي حتىٰ أملأه» كما أسنده الخطيب في «تقييد العلم» ص (١٠٢)، والبيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٧٧٤).

وعن سعيد بن جبير أيضا، قال: «كنت أسمع من ابن عمر وابن عباس الحديث بالليل فأكتبه في واسطة رحلي حتىٰ أصبح وأنسخه» أسنده الخطيب في «تقييد العلم» (١٠٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣١٦)، وأسند ابن عبد البر من طريق آخر كتابة سعيد عن ابن عمر رضي الله عنه في كتابه «جامع بيان العلم» (١/ ٢٨١)، وهو عند الخطيب أيضا في «التقييد» (٤٤).

وكان سعيد كاتبا وناسخا للصحابي عبد الله بن عتبة رضي الله عنه كما ذكر الإمام أحمد في «العلل» (٣٢٧).

وصح عن عبد الله بن حنش قال: «رأيتهم عند البراء يكتبون» رواه ابن أبي شيبة (٥/ ٣١٤)، والدارقطني في «المؤتلف» (٢/ ٧٠١).

وكان خالد بن معدان قد كتب عن سبعين صحابيا وجمع ما كتب في كتاب واحد، انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٨١).

وصح أن أبان بن أبي عياش كان يكتب عند أنس بن مالك رضي الله عنه في سبورجة، يعني ألواحا، رواه أحمد في «العلل» (٦١٢٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٣١). =

= وجاء عن خلاس بن عمرو أحد تلاميذ الصحابة؛ أنه روىٰ عن علي ﷺ صحيفة، ذكر هذا الإمام أحمد فيما رواه عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٠٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ١٠٩)، والبخاري في «تاريخه» (٣/ ٢٢٧).

وجاء عن التابعي جميل بن زيد أنه قدم المدينة وكتب أحاديث ابن عمر ﷺ، كما أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٧١).

ومن أشهر أخبار الكتابة علىٰ يد تلاميذ الصحابة ما جاء عن صحيفة همام بن منبّه عن أبي هريرة ﷺ، التي كُتبت قبل سنة (٥٨) للهجرة، وهي صحيفة معروفة محفوظة وفيها ما يَقرب من مائة وأربعين حديثا، ولها ثلاث نسخ خطية، انظر الكلام عنها في: تحقيق الدكتور رفعت فوزي للصحيفة ص (١٠)، وقد رواها الإمام أحمد كاملة بسنده في «مسنده»، كما روىٰ البخاري في «صحيحه» كثيرا منها.

وأيضا نسخة الأعرج عن أبي هريرة ﷺ، انظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٤٦)، و«الوسيط في علوم الحديث» لأبي شهبة ص (١٥٩).

وصحيفة التابعي سليمان بن قيس اليشكري عن جابر ﷺ، وقد خرَّج الروايات الدالة عليها الدكتور صالح رضا في كتابه «صحيفة أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله» ص (٣٩-٤٠).

وقال أبو سفيان: «إنّ سليمان اليشكري كان يكتب» أسنده الخطيب في «تقييد العلم» (١٠٨)، وأمْرُ كتابته قد ذَكَره كثير مِنْ أهْل العلم.

وهذا مِنْ غير صحيفة أبي الزبير عن جابر نفسها، فهي صحيفة أخرىٰ، وانظر إلىٰ: كتاب «صحيفة أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله» للدكتور صالح رضا (٤١-٤٢) ففيه تفصيل الفروق بين الصحيفتين.

وصحيفة أبي الزبير عن جابر فيها مئات الأحاديث. =

= وجاءت الكتابة عن جابر أيضا من طريق ثلاثة آخرين من تلاميذه، فعن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، قال: «كنت أنطلق أنا ومحمد بن علي أبو جعفر، ومحمد بن الحنفية، إلىٰ جابر بن عبد الله؛ فنسأله عن سنن رسول الله ﷺ وعن صلاته، فنكتب عنه ونتعلم منه» وفي لفظ أن عبد الله بن محمد بن عقيل، قال: «كنت أختلف أنا وأبو جعفر إلىٰ جابر بن عبد الله نكتب عنه في ألواح»، أسند هذه الرواية ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٠٦)، والخطيب في «تقييد العلم» (١٠٣-١٠٤)، والبيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» رقم (٧٧٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٢٥٩).

وهذا أبو الخطاب معروف الخياط قال: «رأيت واثلة بن الأسقع رضي الله عنه يُمل علىٰ الناس الأحاديث وهم يكتبونها بين يديه» أسند هذه الرواية ابن عدي في «مقدمة الكامل» (١/ ٩٩)، والخطيب في «الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٥٥)، والبيهقي في «المدخل» رقم (٧٦٨).

وعن الأعمش قال: قال الحسن: «إن لنا كتبا نتعاهدها»، رواه أبو خيثمة بسنده في كتابه «العلم» (٦٦)، والخطيب في «تقييد العلم» (١٠٠).

وعن الشعبي عن عبد الرحمن بن عبد الله: «أنه كان إذا سمع شيئا كتبه» رواه ابن أبي شيبة (٢٦٤٣٧).

وأيضا صالح بن كيسان، ثبت عنه وعن الزهري الكتابة، قال صالح: «اجتمعت أنا والزهري، ونحن، نطلب العلم فقلنا نكتب السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي، ﷺ» رواه الفسوي (١/ ٦٣٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٠)، والخطيب في «تقييد العلم» (١٠٧).

وكذا التابعيان أبو قلابة وأبو المليح، فعن أيوب: «أن أبا قلابة، وأبا المليح، كانا يكتبان العلم» رواه الخطيب في «المحدث الفاصل» (٣٧١).

حتىٰ جاء عن أبي قلابة أنه أوصىٰ بكتبه، فقد قال: «ادفعوا كتبي إلىٰ أيوب=

=إنْ كان حيا وإلا فأحرقوها» أسنده الخطيب في «تقييد العلم» (٦٢).

وروىٰ هشام بن عروة، عن أبيه أنه [أُحرقت] كتبه يوم الحرة، وكان يقول: «وددت لو أنَّ عندي كتبي بأهلي ومالي». رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٢٦) من طريق عبد الرزاق بسنده.

وهذا التابعي سالم بن أبي الجعد كان يكتب الحديث، فعن منصور، قال: «قلت لإبراهيم: ما لسالم بن أبي الجعد أتم حديثا منك؟ قال: لأنه كان يكتب». رواه ابن عدي في «مقدمة الكامل» (١/ ٩٩).

وعن يزيد الرقاشي قال: حججت مع عمر بن عبد العزيز، فحدثته بأحاديث عن أنس بن مالك، فكتبها، رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» رقم (٣٧٢)، وعمر من التابعين.

بل نقل التابعي معاوية بن قرة عن نفسه وعن جمع مِنْ تلاميذ الصحابة مِنَ التابعين فقال: «كنّا لا نَعدّ عِلْم مَنْ لم يكتب عِلمه عِلما» أسنده بنحوه الدارمي (٥٠٧)، والخطيب في «تقييد العلم» (١٠٨).

وكان الصحابة أنفسهم يحثون تلاميذهم التابعين علىٰ الكتابة، فقد صح عن أنس ﷺ، أنه كان يقول لبنيه وغيرهم مِنَ التابعين: «قيّدوا العلم بالكتاب» رواه أبو خيثمة في كتاب «العلم» (١٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٨٨).

وكذا كان ابن عباس ﷺ يقول: «قيدوا العلم بالكتابة»، رواه أبو خيثمة في كتاب «العلم» (١٤٨)، والإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله» (٢٣٢) وغيرهما.

وأفتىٰ أبو أمامة بكتابة العلم وأنه لا بأس بها، كما رواه الدارمي في «سننه» (٥١٠)، والخطيب في «تقييد العلم» رقم (٩٨).

ودعا الحسن بن علي ﷺ بنيه وبني أخيه فقال: «يا بني وبني أخي: إنكم=

=صغار قوم توشكون أن تكونوا كبار آخرين، فتعلَّموا العِلم فمَنْ لم يستطع منكم أنْ يرويه أو يحفظه فليكتبه أو ليضعه في بيته» رواه البيهقي في «المدخل» رقم (٧٧٢).

فهذه النداءات من الصحابة لتلاميذهم من التابعين قد لاقت آذانا صاغية بلا شك؛ كما سبق نقله من كتابات التابعين عن الصحابة، ويدل عليها أيضا تحريض التابعين لتلاميذهم علىٰ الكتابة، فقد جاء عن الحسن البصري أنه «كان يكتب للناس العلم ويعرضه لهم» رواه الخطيب بسنده في «تقييد العلم» (١٠٢).

وجاء عن السري بن يحيىٰ، عن الحسن «أنه كان لا يرىٰ بكتاب العلم بأسا، وقد كان أملىٰ التفسير فكتب» رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٢٣) من طريق ابن وهب بسنده به.

وعن حسين بن عقيل، قال: «أملىٰ عليَّ الضحاك مناسك الحج» رواه ابن أبي شيبة (٢٦/ ٤٣١)، والضحاك تابعي معروف تتلمذ علىٰ جمع من الصحابة.

وكذا عطاء بن أبي رباح، فعن عتبة بن أبي حكيم الهمداني قال: كنت عند عطاء بن أبي رباح ونحن غلمان فقال: «يا غلمان، تعالوا اكتبوا، فمن كان منكم لا يُحْسن كَتَبْنا له، ومَن لم يكن معه قرطاس أعطيناه مِن عندنا» رواه ابن سعد بسنده في «الطبقات» (٧/ ١٨٥)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٩).

وكذا الشعبي، فقد جاء عنه أنه قال: «إذا سمعتم مني، شيئا فاكتبوه ولو في حائط» رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٣٧)، والخطيب في «تقييد العلم» ص (٩٩).

ومن كل ما تقدم تعلم علم اليقين أن التابعين رحمهم الله (كبارهم=

=وصغارهم) قد كتبوا السنة ووثقوها عن الصحابة، كما هو الشأن عند كثير من الصحابة في كتابتهم للسنة وتوثيقهم لها؛ منذ وفاة رسول الله ﷺ وبعدها (مرورا بالعقود الأولىٰ: ٢٠هـ - ٣٠هـ - ٤٠هـ - ٥٠هـ)؛ وحتىٰ قبل نهاية القرن الأول بعقد أو أكثر.

وهذا من غير التدوين الشامل الموسوعي الذي بدأ في زمن أبي بكر الصديق ﷺ سنة (١٢هـ) حيث جمع أصول السنة النبوية في مئات من الأحاديث وكتبها في صحف، ثم ترك توزيعها واعتمادها لحكمة بدت له يومها، بل وأتلف تلك الصحف، وقال: «خشيت أن يكون قد بقىٰ حديث لم أجده فيقال: لو كان قاله رسول الله ﷺ ما خفي علىٰ أبي بكر» رواه الحاكم بسنده، ونقله المتقي الهندي في «كنز العمال» (٢٩٤٦٠).

يعني خشية التشويش علىٰ من انتشروا في بلاد المسلمين من الصحابة ممن سمعوا أشياء من السنة ولم يحضروا ما جمعه أبو بكر، فقد تُرَدّ روايتهم بغير حق بعد اعتماد هذا الجمع، ويحصل اختلاف.

وعزم عمر بن الخطاب ﷺ علىٰ جمعها أيضا ثم ترك ذلك.

وفي حياة التابعي الكبير عبد العزيز بن مروان والد عمر بن عبد العزيز في النصف الثاني من القرن الأول قال: الليث بن سعد حدثني يزيد بن أبي حبيب: «أن عبد العزيز بن مروان، كتب إلىٰ كثير بن مرة الحضرمي، وكان قد أدرك بحمص سبعين بدريا من أصحاب رسول الله ﷺ، فكتب إليه أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلا حديث أبي هريرة، فإنه عندنا» رواه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤٤٨).

وعلىٰ يدي أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم والزهري في حياة الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز (في أواخر القرن الأول)، فقد طلب عمر بن عبدالعزيز ﷺ مِنْ علماء عصره وهم من التابعين أنْ يَجْمعوا السنة في=

=كتب خاصة.

فعن عبد الله بن دينار، أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله كتب إلىٰ أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية فاكتبه فإني قد خفت دروس (أي اختفاء) العلم وذهاب أهله» رواه البخاري بعد الحديث رقم (٩٩).

بل تم العمل علىٰ هذا الجمع، فعن الزهري رحمه الله أنه قال: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترا دفترا، فبعث إلىٰ كل أرض له عليها سلطان دفترا» رواه أبو خيثمة بسنده في «التاريخ الكبير» (٢٧٠٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٣١).

وكان هذا في القرن الأول، لأن عمر بن العزيز رحمه الله إنما توفي علىٰ رأس المائة الأولىٰ، وكان هذا الجمع في حياته رحمه الله.

وهذا وغيره يؤكد لك كذب خصوم السنة وأعدائها من المستشرقين والعلمانيين في دعواهم أن الكتابة للسنة لم تحصل إلا بعد منتصف القرن الثاني، فهذا كذب صراح، وقاتل الله التعصب الذي أخرجهم عن الموضوعية في البحث إلىٰ شراك الذاتية والتحامل.

٥ - ومنه ما كتبه صغار تلاميذ الصحابة رضي الله عنهم مِنَ التابعين وكبار أتباع التابعين، من آخر المائة الأولىٰ (٩٠هـ) وحتىٰ المنتصف الأول من المائة الثانية قبل سنة (١٥٠)، وهؤلاء تكاد تكون كل رواياتهم معتمِدة علىٰ الكتابة والتدوين، وخاصة المكثرين منهم كما قرره العلامة المُعلّمي.

وأدلة هذا أوفر وأكثر مما سبق، وكتب التراجم والتواريخ مليئة بها، ولا حاجة لي لسردها فأمرها أوضح من أنْ يدلل عليه.

وما انصرم هذا الجيل إلا والتصنيف الموسوعي قد أخذ طريقه في الازدهار.

وبما ذكرته لك هنا ووثقته؛ يتبين لك قطعا أنّ السنة النبوية قد حظيت=

الوسيلة الثانية: حِفْظ النصوص عن ظَهر قلْب سماعا مِنَ المصْدَر.

فمنذ صُدُور النص مِنْ مَصْدره فإنه يُمكن حِفْظه دَمغيا مِنْ قِبَل المتلقِّي له؛ حتىٰ تَتَوفَّر فرصة الكتابة أو تبليغها لمن يَكتب؛ ثم تَستقرّ في مَراجع مَحفوظة معتمَدة.

فحِفظ الخبر أو الأخبار عن ظهر قلب هو الطريقة الثانية في استقبال الأخبار مِنْ مَصْدرها ونَقْلها لمن يَطلب مَعرفتها.

الحسّ والعقْل يَدلان على إمكانيّة حِفظ الكلام عن ظَهْر قلب:

فلقد أثبتَ الحسُّ والتجربة والعقل بما لا مجال للشك فيه قطعًا؛ أنَّ لدىٰ الإنسان - عموما - قوةً استيعابية وحفظا دَمغيا لما يسمعه أو يقرأه مِنْ جُمَل الكلام؛ إذَا هو ركّز عليه ونَوىٰ حِفْظه وكان سليم الذاكرة، وخاصةً الكلام غير الطّويل؛ بحيث يَرْسَخ ويَثبت في قلب المتلقي وذهنه ذلك المسموع أو المقروء المختصر، وخاصة إذا كُرِّرَ له أو كَرَّره هو بعد سماعه، فيَرْسَخ عنده في قلبه بصورةٍ تُمَكِّنه مِن استحضاره وإعادة نَقْله في فترة بعدها؛ بِدرجة قريبة جدا مما سمعه أو قرأه، وبمستوىٰ مِنَ الدقّة لا بأس به.

هذا أمر ثابت بالضرورة الحسّية المشاهَدة ولا يُنكره عاقل سَوِيّ.

=بالتوثيق الكتابي منذ صدورها عن رسول الله ﷺ وحتىٰ استقرارها في دواوين السنة ومصنفاتها المرتَّبة، فالحمد لله وحده وليّ التوفيق.

دراسة أمريكية حديثة تؤكّد هذه الحقيقة الحسية؛ نشرَها موقع (elifesciences):

فقد كشفت دراسة أمريكية حديثة أن الجانب المسؤول عن الذاكرة في العقل البشري أكبر عشر مرات مما كان يظنه العلماء، استنادا إلىٰ أبحاث سابقة.

ويرىٰ الباحثون -بحسب دراسة نشرها موقع «إي لايف»- أنّ العقل البشري يمكنه تخزين ما يفوق مليون غيغابايت من البيانات، وهو ما يقدّر بنحو ٤.٧ مليارات كتاب، أو ٦٧٠ مليون صفحة ويب.

وأوضحَ أستاذ علم الأعصاب الحاسوبية تيري سيجنوفسكي أنّ النتائج المتوصَّل إليها كبيرة جدا.

وتكشف هذه الأبحاث الجديدة أنَّ آليات التعامل مع الذاكرة لدينا هي أكثر دقة بكثير مما كان يُعتقد سابقا[1].

---

(١) تم نشر الدراسة علىٰ الموقع المتخصص elifesciences بعنوان:
Nanoconnectomic upper bound on the variability of synaptic plasticity
الرابط:

https://elifesciences.org/articles/١٠٧٧٨

وأما ذِكر ما تساويه تلك المعلومات الجديدة بكميات بسيطة ومفهومة لنا مثلما ذكرناه فقد أشار إليه موقع التليجراف بعنوان:

Human brain can store ٤.٧ billion books - ten times more than originally thought

الرابط:

http://www.telegraph.co.uk/news/science/science-news/١٢١١٤١٥٠/Human-

وقسَّم العلماء والباحثون المعاصرون الذاكرة إلىٰ ذاكرة قصيرة وطويلة، وهذا هو الثابت بالحس والمشاهدة.

وأنّ الذاكرة الطويلة (وهي التي تَرسخ في الذهن للمَدَىٰ البعيد) تحتفظ بما تم تثبيته منَ الكلام لفترة طويلة جدا، عن طريق التَّكْرار؛ لأنَّ هناك بروتينات خاصة بالذاكرة الطويلة تَنمو بالتّكرار.

وبينوا أنّ ذاكرة الإنسان الواحد قابلة للزيادة في قُدرة الاستيعاب بحسب استخدامه لها وتنشيطه لخصائصها، حيث كلما وضَع فيها مادة معلوماتية اتسعتْ.

الواقع المحسوس أكبر شاهد:

هاهم أطفال المدارس في شتىٰ بقاع العالم شرقا وغربا؛ يتم تحفيظهم جملا من النصوص فيحفظونها؛ ثم لا تتكرر لهم فرصة قراءتها مرة أخرىٰ بعد هذا الحفظ؛ ويَكْبرون، وتجد الواحد منهم في كبره لا زال يحفظ بعضها كما هي أو قريبا منها.

وهذا بذاته كان في عهد الرواية، فعن معمر بن راشد، قال:

«سمعتُ مِن قتادة وأنا ابنُ أربعَ عشرةَ سَنَة، فما شيء سمعتُ في تلك السنين إلا وكأنَّه مكتوب في صَدْري»[1].

---

brain-can-store-٤.٧-billion-books-ten-times-more-than-originally-thought.html

(١) رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٤١).

وهاهم مكفوفو البصر مِنَ البشر تجد الواحد منهم يحفظ مِنَ النصوص الكثير مما لا يحفظه كثير مِنَ المُبصرين.

فهل سننكر هذا المحسوس المشاهَد مِنَ الاستيعاب والحفظ للكلام المقروء أو المسموع؟!

بلْ ذَكَر «ديورانت» في كتابه قصة الحضارة أشخاصا مِنْ أوروبا كانوا مميزين في سعة وقوة حفظهم، فكانوا يشاهدون المسرحيات (وليسوا مُمثلين وإنما مجرد مشاهِدين مستمعين)، فيحفظون السيناريو بمجرد سماعهم ومشاهدتهم للتمثيل.

قال ديورانت:

«وكان في استطاعة هؤلاء الرجال بعد الاستماع إلىٰ المسرحية ثلاث مرات أنْ يتلوها عن ظهر قلب» ا.هـ[1].

وفي كتاب (الذّاكِرة) لِلأمريكي هاري لورين، وهو خبير عالمي في مجال الذاكرة، جاء فيه أنّ رفيقَه (جيري) كان يحفظ الصفحات المائة الأولىٰ مِنْ دليل هواتف منطقة (مانهاتن) الأمريكية، يَحفظ آلاف الأسماء والأرقام التي فيها.[2]

وكل أمم الأرض - علىٰ اختلاف أديانها وأعراقها - تشهد وتقر بهذا الاستيعاب والحفظ الدمغي لدَىٰ البشر، والتاريخ الماضي

---

(١) من كتابه «قصة الحضارة» (٢٩/ ١٣١)، ومثله موجود في بعض رواة السُّنّة كما هو ثابت في كتب التاريخ والتراجم.

(٢) (ص ١١٩).

والحاضر يصيح بهذا وينادي به، ولا يخفىٰ هذا علىٰ أحد، ولا يجحده إلا معاند.

فهذا اليهودي «عكيفا بن يوسف» المولود بعد سنة ٤٠ مِنْ ميلاد عيسىٰ ﷺ، كان يحفظ في صدره أسفار موسىٰ ﷺ.

يقول ديورانت في كتابه «قصة الحضارة» بأن عكيفا: «استطاع في زمن قليل أنْ يتلو عن ظهر قلب جميع أسفار موسىٰ [ﷺ]»(١).

ولقد اشتهر عن العلامة المعاصر عبد الرحمن الدوسري رحمه الله، بأنه كان يحفظ القوانين المعمول بها في بلاد المسلمين بألفاظها وبأرقام موادّها، وهذا معروف وثابت عنه.

وأيضا العالم الشنقيطي محمد محمود التَّرْكُزي رحمه الله (ت١٣٢٢هـ) كان يحفظ القاموس المحيط، وهو أربعة مجلدات في اللغة العربية، وفيه ستون ألف مادة، وقصة تحدّيه لعلماء الأزهر معروفة مشهورة.

ومِثله ما حدّثَ به العلاّمة الموريتاني المعاصر محمد سالم بن عبد الودود رحمه الله، مِنْ أنَّ أمه مريم بنت اللاّعمة كانت تحفظ القاموس كله.

وكذا العلامة التونسي الراحل سالم أبو حاجب رحمه الله كان يحفظ

---

(١) من كتابه «قصة الحضارة» (١١/ ١٩٣).

أكثر القاموس وربما كله[1].

وهذه تسجيلات العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله الصوتية؛ صاحب كتاب «أضواء البيان»، كثير منها ما زال محفوظا إلىٰ اليوم، وهي شاهدة بحفظه لآلاف النصوص والأبيات والمقالات، وهو ينقلها بحروفها وألفاظها وبطريقة موسوعية مذهلة.

وانظر المزيد من أخبار الناس في الحفظ: كتاب «الركبان السائرة بأخبار مَن اشتهروا بغزارة الحفظ وقوَّة الذاكرة في التراث الإسلامي»؛ إعداد: سلطان العتيبي.

واليوم في واقعنا المشاهَد المحسوس تجد في المسلمين بكثرة مَن يحفظ القرآن كاملا عن ظهر قلب (ومنهم مَن لا يتحدث العربية ألاً وحفظه سماعا فقط)، وهو قدر كبير جدا من الكلمات (سبعة وسبعون ألفا وأربعمائة كلمة)، وتجد فيهم مَنْ يَحفظ القصيدة الشاطبية وهي أكثر مِنْ ألف ومائة بيت بل أزيد، ومَنْ يحفظ ألفية ابن مالك وهي ألف بيت مِنَ الشعر في عِلم النحو، ومَنْ يَحفظ كتاب عمدة الأحكام وهو أكثر مِنْ أربعمائة حديث، ومَنْ يحفظ بلوغ المرام وفيه قرابة ألف وستمائة حديث.

---

(١) انظر: «مجلة المنار» (٢٥/ ٤٧٤)، وكذا العلامة عبد القادر بن محمد المبارك الحسني، فقد كان يحفظ القاموس المحيط للفيروز آبادي، ويلقب بـ(القاموس المتحرك).

وهذه ليست حالات شاذة بل موجودة في بلاد المسلمين وخاصة بين طلبة العلم المتنافسين.

بل نجد مَنْ يحفظ هذه كلها: القرآن والألفية وبلوغ المرام أو العمدة وغيرها.

ولقد سألتُ ذات يوم طالبا ذكيا عن محفوظاته وما الذي يحفظه من المتون؟ فقال لي بالحرف الواحد: «كل المتون الموجودة لدينا في مكتباتنا أحفظها».

وهناك مسابقة مشهورة تُقام بين الفترة والأخرىٰ في «السعودية» حول حفظ أحاديث الصحيحين (البخاري ومسلم)، ومجموع الأحاديث فيهما بضعة آلاف حديث، يشارك فيها أعداد من الطلبة، وكان في كل مرة ينجح فيها مجموعات منهم.

بل هناك مَنْ يَحفظ كتب الحديث الستة المعروفة، والتي بلغتْ الستة آلاف حديث مِن غير المكرَّر.

فكيف يَقبل عاقل التشكيك في حِفظ الصحابة لأحاديث السنة وإمكان ضبطهم لها؛ وقد شاهدنا بأنفسنا الشخص الواحد في عصرنا هذا وهو يحفظ أضعاف ما كان يحفظه جماعة من الصحابة بحسب ما وصَلنا من حديثهم، وأضعاف ما كان يحفظه أكثرهم حفظا وهو أبو هريرة ﷺ؛ الذي بلغت رواياته مِنْ غير المكرَّر ١٥٧٩ حديثا فقط بحسب ما وصلَنا من حديثه، كما ذكره الأستاذ الدكتور خالد الدريّس في مقال له، وهو متخصص ومتميز في دراسة السنة؟!

بما يعني أنَّ مجموع أحاديثه ﷺ أقلّ من أحاديث «بلوغ المرام» الذي يحفظه آلاف مِنَ الأمة.

ولو عدَدْنا الكلمات التي رَواها أبو هريرة كلمة كلمة لما كانت أكثر مِن كلمات القرآن، هذا وهو أكثر الصحابة رواية.

فالتشكيك في السنة النبوية مِن جهة قُدرة الصحابة أو التابعين علىٰ الحفظ الدّمغي؛ هو في الحقيقة مصادم للعقل والحس، فلا يوجد أي مستند عقلي أو حسي يدفع إلىٰ هذا التشكيك، بل العكس هو الصواب، **فالعقل والحس يدلان علىٰ إمكانية ويُسر هذه المهمة في حقهم بلا إشكال، والتواتر القاطع لأخبارهم شاهد بأدائهم لها علىٰ أكمل وجه.**

الأسباب الكونية المفيدة لحصول الحفظ الدمغي للبشر عموما:

هناك أسباب ثابتة قدّرها الله في الكَون؛ يشترك فيها البشر بالعموم لا تختلف باختلاف الدّين، ولها أثر كبير في نجاح مهمة استقبال الكلام واستيعابه وحفظه في القلب كما هو.

منها ما يرجع إلىٰ الكلام المسموع أو المقروء نفسه، ومنها ما يرجع إلىٰ سامعه أو قارئه المتلقي له.

وأبرزها عاملان رئيسان:

١ - كون الكلام المسموع أو المقروء قابلا للاستيعاب الدمغي؛ لخفته نسبيا؛ ولكونه مختصرا وقليلا جامعا للمعنىٰ بأقل ألفاظ، فهذا

عامل للحفظ.

٢ - سلامة المستمع أو القارئ مِنْ حيث الذاكرة وآلة الحفظ؛ وخلوه من مانع في آلته كمرض عقلي أو نحوه.

هذان عاملان أصليان كافيان لحفظ أي كلام حفظا قلبيا.

عوامل أخرى مساعدة:

وهناك عوامل مساعدة ومُعِينة علىٰ الحفظ في القلب؛ ومتىٰ توفرت كان حفظ الكلام حفظا قلبيا مستحَقًّا ومؤكَّدًا بلا إشكال، منها:

أ - طريقة تَلَقّي الكلام وكَونه متلوًّا بصورة متأنية ومكرَّرة، أو كونه مقروءا مكررا وفي سعة من الوقت.

ب - أهمية الكلام نفسه المراد حفظه وكَونه ذا قيمة في نفس المتلقي، ومحل اهتمام منه.

ج - أهمية المتكلم ومكانته لدىٰ المتلقِّي في نفسه.

د - كَون المستمع أو المتلقي يحظىٰ بذاكرة قوية ومميزة.

هـ - كَون المستمع أو المتلقي معتادا علىٰ الاعتماد علىٰ حافظته القلبية عندما يريد الحفظ؛ وليس معتادا علىٰ وسائل حفظ أخرىٰ، كما هو الشأن في الأمي مثلا، فالمتعوّد علىٰ الحفظ القلبي أقوىٰ وأقدر علىٰ الحفظ ممن عادته الاعتماد علىٰ وسائل أخرىٰ كآلة التسجيل أو الكتابة فقط.

و - حُصول تَنافس في حِفظ الكلام دَمغيا وتَسابقٌ علىٰ ضبطه.

ز - وجود محفّز علىٰ الْحِفظ؛ كتوقّع حصول شَرَف بسببه، أو توقع الظفر بمقابل يحقق هدفا ومصلحة للحافظ.

ح - حصول مُذاكرة بعد الحفظ عند طول الفترة.

هذه الأسباب والعوامل المساعدة متىٰ توفَّرتْ أو توفَّر أكثرها في الناقل أو المنقول فإنَّ الحفظ الدمغي للنقل حاصل لا محالة، بل وفي أعلىٰ درجات الحفظ[1].

---

(١) وكلُّ الأسباب الكونية لحصول الحفظ الدمغي (الأصلية منها والمساعدة) قد توفرت في نقل السنة النبوية.

فكل هذه الأسباب والعوامل قد توفرتْ لَدَىٰ كثير مِنَ الصحابة والتابعين وتابعيهم بما فيها الفقرة (د)؛ فهي متوفرة لدىٰ كثير منهم وإنْ لم تتوفّر في حقّهم كلهم.

وهذا هو واقع السنة النبوية، فكلامه ﷺ والناقلون له مِن الصحابة ثم التابعين وتابع التابعين قد توفرت فيهم هذه الأسباب والعوامل؛ مما يجعلنا نقطع بنجاحهم في مهمة حِفظ السنة ونقْلِها حتىٰ استقرار تدوينها وجمعها في مصادرها المعروفة.

فكيف وقد سار رواة السنة في نقلهم لما هو محفوظ دمغيا علىٰ مبدأ الاحتياط؛ بطرح وترك كل ما يشكون فيه من محفوظاتهم، فكثير من رواة السنة كانوا إذا شك أحدهم في كلمة أو في حرف تركه ولم يروه.

كان أنس بن مالك ﵁ يقول: «لولا أنْ أخشىٰ أنْ أخطئ لحدثتكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ» رواه أحمد في «المسند» (١٢٧٦٤).

فما خشي فيه من الخطأ بسبب شك أو نحوه ترك روايته، وما تَيقّن من صوابه نقله ورواه.

وصح عن زيد بن أرقم ﷺ في آخر عمره عندما طلبوا منه الرواية أنه قال: «والله لقد كبرت سني، وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله ﷺ، فما حدثتكم فاقبلوه، وما لا فلا تكلفونيه (أي لا تدفعوني إلىٰ أن أتكلفه)» رواه مسلم (٢٤٠٨). =

= وعن مجاهد بن جبر رحمه الله (ت١٠٤هـ) أنه كان ينصح رواة الحديث بالاحتياط فيقول للواحد منهم: «أنقِص الحديث ولا تزد فيه» أسنده ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٥٢٩).

وروىٰ الإمام الشافعي فقال: «كان مالك إذا شك في شيء من الحديث تركه كله» أسنده أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٢)، والغافقي في «مسند الموطأ» (٤٦).

وذُكِر عفان بن مسلم عند علي بن المديني، فقال علي: «كان [عفان] إذا شك في حرف يضرب علىٰ خمسة أسطر (أي يتركها ولو بلغت هذا الطول خوفا من الخطأ)». «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ١٧٢).

وذَكَر الدارقطني شيخه دعلج فقال: «صنَّفْت لِدَعْلَج المسند الكبير، فكان إذا شك في حديث ضرب عليه (أي تركه)» أسنده الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٦٦).

وقال الإمام يحيىٰ بن معين (ت٢٣٢هـ): «من لم يكن سمحا في الحديث كان كذاباً. قيل له: وكيف يكون سمحا؟ قال: إذا شك في حديث ما تركه» أسنده الخطيب في «الكفاية» (٢٣٣).

وقال الخطيب البغدادي: «إذا شك [يعني الراوي] في حديث واحد بعينه أنه

سمعه؛ وجب عليه اطراحه، وجاز له رواية ما في الكتاب سواه، وإن كان الحديث الذي شك فيه لا يعرفه بعينه لم يجز له التحديث بشيء مما في ذلك الكتاب» قاله الخطيب في «الكفاية» (٢٣٤).

وهذا الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) قد قال ﷺ: «وجدت في كتبي بخط يدي عن شعبة ما لم أعرفه فطرحته» أسنده الخطيب في «الكفاية» (٢٣٣).

وقال الحسين بن حريث المروزي: «سألت علي بن الحسن الشقيقي، هل= =سمعت كتاب الصلاة عن أبي حمزة؟ قال: الكتاب كله، إلا أنه خفي عليّ حديث أو بعض حديث، ثم نسيت أي حديث كان من الكتاب، فتركت الكتاب كله» (٢٣٤).

وكان عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) يقول: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن؛ الحُكم والحديث» (٢٣٣).

فهذا المبدأ وهو طرح الشك وتركه في المحفوظ من الروايات يدل علىٰ احتياط واضح ويبعث بالطمأنينة في محفوظاتهم.

وأما الأسباب العشر المُعِينة علىٰ الحفظ؛ والسابق ذكرها أعلاه؛ فإليك الأدلة علىٰ توفرها في حق رواة السنة النبوية:

أما السبب والعامل الأوَّل:

وهو كَون الكلام المسموع أو المقروء قابلا في ذاته للاستيعاب الدمغي؛ لخفته ولكَونه مختصرا وقليلا جامِعا للمعنىٰ بأقل ألفاظ، فهذا هو واقع السنة النبوية:

قال ﷺ: «أُعطيت جوامع الكلم، واختصر لي الحديث اختصارا» روىٰ شطره الأول مسلم في «صحيحه» (٥٢٣) من حديث أبي هريرة، وروىٰ شطره الثاني عبد الرزاق في «المصنف» (١٠١٦٣)، والخطيب في «الجامع

لأخلاق الراوي» (١٤٨٨) كلاهما من طريقين عن عمر بن الخطاب ﷺ به مرفوعا، وله طريق ثالث أو أكثر.

وجوامع الكلم تعني الكلمات التي تَجمع معاني كثيرة بأقل الألفاظ.

وقوله: «واختصر لي الحديث اختصارا» واضح في المراد.

والإتيان بجوامع الكلم راجع لقوة البيان الذي هو أحد خصائص اللغة العربية لغة السنة النبوية.

والناظر في الأحاديث نفسها المنقولة؛ يجد أنَّ الأحاديث النبوية كانت في= =أكثرها قصيرة خفيفة، فمتوسط هذه الأحاديث عموما؛ لا يتجاوز الثلاثة أسطر، وكثير منها ما بين النصف سطر والسطر.

كقوله: «أفطر الحاجم والمحجوم»، و«خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، و«لا يؤمن أحدكم حتىٰ يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، ونحوها من الأحاديث.

فمثلا: عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ؛ وهو أحد أعلم الصحابة وأحرصهم علىٰ رواية السنة؛ عندما يسمع رسول الله ﷺ يقول: «بُنِيَ الإسلام علىٰ خمس: شهادة أنْ لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان».

فإنَّ العقل السليم لا يُمانع ولا يَستشكل حِفْظ عبد الله بن عمر لهذه الكلمات، بل كثير مِنَ الناس ولو لم يكونوا في مستوىٰ ابن عمر ﷺ مِن قوة العقل والتثبّت فإنهم يحفظون تلك الكلمات إذا سمعوها بتركيز بسيط.

وهكذا أكثر أحاديث السنة هي قريب مِنْ هذا المستوىٰ مِنَ الاختصار والخفة.

ولا أكون مبالغا إذا قلتُ بأنَّ ٧٠ بالمائة من أحاديث السنة النبوية هي قريب مِنْ هذا المستوىٰ مِنَ الخفة وقلة الألفاظ بل منها ما هو أخف.

وبعضها عبارة عن نقل لمواقف قصيرة لا يُكلِّف حِفظها شيئا، كقول أحدهم وهو يتكلّم عن رسول الله ﷺ: «رأيته يصلىٰ إلىٰ عنزة بين يديه» يعني حربة مغروزة في الأرض، أو «رأيته يشرب قائما»، أو «رأيته ساجدا يُرَىٰ بياضُ إبطيه» دلالة علىٰ مجافاة اليدين عن الجنبين، أو «رأيته يمسح علىٰ عمامته وخفّيه»، ونحوها مما لا يكلف نقله كثيرَ عناء في الحفظ والتثبت.

والباقي قرابة ٢٩.٩ بالمائة من السنَّة تقريبا؛ هي أحاديث متوسطة المقدار،= =تزيد عما سبق من حديث ابن عمر: «بني الإسلام...» في الطول قليلا، ربما يبلغ الواحد منها الثلاثة أسطر فقط إلىٰ الخمسة.

وهذه يكفي لحفظها شيء من العناية والتركيز والاهتمام المعتاد ممن يحرص علىٰ حفظ مِثلها مِن أسوياء الناس.

أما الاحاديث الطويلة بالفعل فهي قليلة جدا جدا، لا تساوي والله واحدا بالمائة مِنْ مرويات السنة النبوية، ومع هذا فهي في واقعها عبارة عن قصص سهلة الاستيعاب، مثل قصص إسلام بعض الصحابة كما في قصة سلمان وعبد الله بن سلام وغيرهما، أو قصة بعض من سَبق من الأمم؛ كما في حديث أصحاب الغار، أو قصة حصلت لبعض أصحابه كما في حديث أبي طلحة وضيافته، وغيرها من الروايات التي لا تخلو رواية فيها من قصة، تجعلها سهلة الحفظ والاستيعاب.

ومع كل هذا فقد اعتنىٰ العلماء بحفظ الأحاديث الطوال عناية زائدة وكبيرة مع قلتها.

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «سأل رجل سليمان بن المغيرة: «كيف سمعت هذه الأحاديث الطوال»؟ قال: كنت أخوض فيها الرداغ (أي الوحل الشديد من الطين والماء)». رواه أحمد كما في «العلل ومعرفة

الرجال» رقم (٣١٣).

كناية عن شدة بذل الجهد في حفظها واستيعابها وأنه جُهد مضاعف.

وكان بعض المُحدثين إذا كان الحديث طويلاً ولم يمكنه أن يحفظه في مجلس واحد قسمه إلىٰ مجلسين، ليتمكن من حفظه.

قال مطرف: «كان قتادة إذا سمع الحديث يختطفه اختطافا... إلىٰ أن قال: وإن كان الحديث طويلا، بحيث لا يمكن حفظه في مجلس واحد حفظ نصفه، ثم عاد في مجلس آخر فحفظ بقيته»، أسنده الخطيب في كتابه= =«الجامع لأخلاق الراوي» (٤٦١).

وعن مالك بن أنس قال: «لقيت ابن شهاب يوما في موضع الجنائز - وهو علىٰ بغلة له - فسألته عن حديث فيه طول فحدثني به، قال: أخذت بلجام بغلته فلم أحفظه، قلت: يا أبا بكر، أعده علي، فأبىٰ، فقلت: أما تحب أنْ يعاد عليك الحديث؟ فأعاده عليَّ فحفظتُه» رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٢١)، والخطيب في «الجامع» (٤٦٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٥/ ٣٢٧) من طرق عن مالك به.

ومن كان منهم لا يستطيع حفظها فإنه يكتبها، فعن عبد الرزاق الصنعاني ﷺ قال: «ما رأينا لمعمر كتابا إلا هذه الطوال، فإنه كان يخرجها في صك» أسنده الخطيب في «الجامع» (٤٧٥).

وعن خالد الحذاء ﷺ قال: «ما كتبت شيئا قط إلا حديثا طويلا، فإذا حفظته محوته». رواه ابن معين في «تاريخه» (٤٧١٢)، والفسوي في «المعرفة» (٢/ ٢٣٧)، والخطيب في «تقييد العلم» (٥٩).

وكان العلماء لشدة اهتمامهم وعنايتهم بضبط الأحاديث الطوال يميزون من كان يحفظها ويضبطها علاوة علىٰ اهتمامهم بالأحاديث عموما، فها هو وكيع بن الجراح قد ذَكَر عبد الرحمن المحاربي وهو أحد الرواة؛ ثم قال:

«مـا كـان أحفظـه لهـذه الأحاديـث الطـوال» أسـنده العقيلـي في كتابـه «الضعفاء»(٢/ ٣٤٧).

وكذلك الإمام أحمد ﷺ، فقد قال في «العلل»: «هذه الأحاديث الطوال إنما كان سليمان بن المغيرة يحفظها».

قاله في كتابه «العلل ومعرفة الرجال» (٥٧٦٨)، وغيرها من الآثار.

فهذا النوع من الأحاديث كان محل عناية كبيرة من العلماء، حتىٰ بحث العلماء فيه إمكان الرواية بالمعنىٰ إذا خشي الراوي فوات شيء من ألفاظه= =مراعاة منهم لطول الحديث، كما ذكر هذا القاضي عبد الوهاب فيما نقله ابن حزم ﷺ في كتابه «الإحكام»، انظر: كتاب «البحر المحيط» للزركشي (٦/ ٢٧٨).

فالأحاديث الطوال:

- علىٰ قلتها جدا في واقع السنة الصحيحة بحيث لا تبلغ ربع أو نصف الواحد من مائة من مجموع السنة النبوية.
- ولاشتمالها في العادة علىٰ سرد قصصي روائي يسهل جدا مهمة ضبطها.
- ولعظيم عناية العلماء بها عناية خاصة وفائقة.

لكل هذا وغيره فإنَّ أمْرَ حفْظِ الأحاديث الطوال في السنة النبوية كان ناجحا علىٰ يد رواة الحديث.

وأما السبب الثاني والعامل الثاني للحفظ الدمغي:

وهو سلامة الذاكرة وآلة الحفظ، والخلو مِنْ مانع عقلي، فهو متوفر في كثير من رواة السنة النبوية بلا خلاف، بل ثبتت مواقف لا تُحصَىٰ تدل علىٰ تَميزهم في هذا.

وعلماء الجرح والتعديل قد درسوا أحوال الرواة جميعا وجمعوا أخبارهم الخاصة بهم وبحياتهم، وحصروا مرويات كل منهم، ودرسوها وقارنوها

بمرويات غيرهم، وبينوا درجة كل منهم في التثبت والحفظ.

فمَنْ كان دون الدرجة المعتبرة في القبول؛ من أصحاب الخلل في الحفظ والضبط فإنه لا تُقْبَل روايته بلا إشكال، وكم رد علماء الحديث من روايات بسبب هذا الخلل، ومَن كان معتبرا وحافظا ومتثبتا فهو الذي تقبل روايته، وهذا كله مبين مدروس في كتب الرجال والجرح والتعديل، وسيأتي بعد قليل بيان ضوابط العقل في هذا الجانب.

ولكن مشاهير الأئمة من الصحابة وجماعات من التابعين وتابعيهم؛ قد= =دلت الأدلة القطعية علىٰ علو حفظهم وضبطهم وتثبتهم، وبأدلة بينة وواضحة وملموسة، وكتب التواريخ والتراجم والرجال والجرح والتعديل والعلل تنضح بها لمن أراد الرجوع إليها والتوثق مما ذكرته هنا، وسوف نذكر بعضه بعد قليل.

وكذلك السبب الثالث والعامل الثالث للحفظ:

وهو تلقي الرواة للسنة من مصدرها وسماعها بأناة وبطء مع تكرار؛ فالصحابة ﷺ قد سمعوا الأحاديث مِن رسول الله بتأن ورَوِيَّة وبدون استعجال؛ بل وبتكرار لمرتين وثلاث وأكثر، وهذا في أحاديث السنة عموما.

فعن أنس ﷺ أنه ﷺ كان «إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا، حتىٰ تفهم عنه» رواه البخاري في «صحيحه» (٩٥) وغيرُه.

وفي رواية: «كان رسول الله ﷺ يعيد الكلمة ثلاثا لتعقل عنه». رواه الترمذي (٣٦٤٠) وغيره من حديث أنس.

وعن أبي سلام، عن أحد الصحابة ممن خدم النبي ﷺ: «أنه ﷺ كان إذا حدث حديثا، أعاده ثلاث مرات». رواه أبو داود (٣٦٥٣) وغيره.

بل جاء عن عمرو بن عبسة ﷺ أنه قال عن حديث: «لو لم أسمعه من

رسول الله ﷺ إلا مرة، أو مرتين، أو ثلاثا حتىٰ عد سبع مرات، ما حدثت به أبدا، ولكني سمعته أكثر من ذلك» رواه مسلم (٨٣٢)، وأحمد (١٧٠١٩)، وعبد الرزاق (١٥٤)، وأبو عبيد في «الطهور» (١٣).

وعن سعد، مولىٰ طلحة، عن ابن عمر، قال: «سمعت النبي ﷺ يحدث حديثا لو لم أسمعه إلا مرة أو مرتين حتىٰ عد سبع مرات، ولكني سمعته أكثر من ذلك» رواه الترمذي (٢٤٩٦).

ومثله أبو أمامة؛ فعنه قال وهو يتكلم عن حديث: «لو لم أسمعه إلا مرة أو= =مرتين أو ثلاثا أو أربعا حتىٰ عد سبعا ما حدثتكموه» رواه الترمذي (٣٠٠٠).

وكذا عثمان ﷺ، فقد قال عن حديث رواه: «لو لم أسمعه من رسول الله ﷺ إلا مرة أو مرتين أو ثلاثا ما حدثتكم به» تعظيم قدر الصلاة (١٠٠).

فكان من عادته ﷺ تكرار الحديث يلقنهم السنة يكررها كي يحفظوها.

عن ابن عمر ﷺ، قال: «إذا أراد أحدكم أن يروي حديثا، فليردده ثلاثا» أسنده الدارمي في «سننه» (٦٣٣).

ومع تكراره ﷺ للأحاديث عند تحديثه بها؛ فقد كان يتأنىٰ وهو يلقنهم السنة، فعن عائشة ﷺ قالت: «إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسردكم» رواه البخاري (٣٥٦٨)، ومسلم (٢٤٩٣).

أي لم يكن يتكلم بكلام كثير سريع، وإنما بكلام قليل واضح؛ وبتَأنٍّ.

وفي رواية عن عائشة ﷺ قالت: «ما كان رسول الله ﷺ يسرد سردكم هذا، ولكنه كان يتكلم بكلام فصل، يحفظه من سمعه». رواه النسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ١٥٨)، وأبو يعلىٰ الموصلي في «مسنده» (٧/ ٣٥٧) كلاهما من طريقين عن الزهري عن عروة عن عائشة به.

وأيضا عن عائشة ﷺ قالت: «إنَّ النبي ﷺ كان يُحدث حديثا لو عده

العاد لأحصاه» رواه البخاري (٣٥٦٧).
أي لتأنّيه ولخفة كلامه وقلّته.
وعن عائشة زوج النبي ﷺ «أنها كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه، إلا راجعتْ فيه [يعني رسول الله] حتىٰ تعرفه» رواه البخاري (١٠٣)، وهكذا كان شأن الرواة بعدهم.
قال شعبة: «كنت آتي قتادة فأسأله عن حديثين، فيحدثني، ثم يقول: أزيدك؟ فأقول: لا! حتىٰ أحفظهما وأتقنهما». انظر: «الجامع لأخلاق الراوي»= =رقم (٤٤٩).
وقال أبو بكر بن عياش: «كان الأعمش إذا حدث بثلاثة أحاديث قال: قد جاءكم السيل. قال أبو بكر: وأنا اليوم مثل الأعمش» أسنده ابن الجعد في «مسنده» (٧٨١)، وكذا رواه غيره.
يعني أنه إذا أكثر عليهم أسمعهم ثلاثة أحاديث واعتبرها في الكثرة علىٰ أذهانهم كالسيل ولا يزيدهم.
وكان علىٰ هذا جماعة من أئمة الرواية.
قال الحسن بن المثنىٰ: «كان أبو الوليد يحدثنا بثلاثة أحاديث إذا صرنا إليه، لا يزيدنا علىٰ ثلاثة أحاديث» رواه الرامهرمزي في كتابه «المحدث الفاصل» ص (٥٨٣) وكذا غيره.
وقد حذَّر غير واحد من أهل العلم مِن أخذ العلم جملة (يعني بكثرة في زمن قليل)؛ لأنه سرعان ما يُنسَىٰ.
قال الإمام الزهري: «مَنْ طلَبَ العِلم جُملة، فاتَه جملة، وإنما يدرك العلم حديث وحديثان» رواه الخطيب في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي» (٤٥٠)، ورواه بعضهم عن قتادة وعن معمر.
وجاء في الرواية ما يؤكد التأني في تلقين السنة بالطريقة المعِينة علىٰ الحفظ،

فعن ابن عباس ﵄ أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن» رواه مسلم في «صحيحه» (٤٠٣)، وجاء أيضا من حديث ابن مسعود.

والتشهد إنما هو من مرويات السنة.

وعن ابن عمر ﵄ قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد في الصلاة، كما يعلم المُكتِّب الولدان» رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٩٩).

ونفس هذه الطريقة وردت في أحكام الاستخارة، فعن جابر بن عبد الله= =﵄، قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلمنا السورة من القرآن» رواه البخاري (٦٣٨٢).

وأيضا وردت هذه الطريقة المتأنية في تعليم الأدعية، فعن سعد بن أبي وقاص ﵁، قال: «كان النبي ﷺ يعلمنا هؤلاء الكلمات، كما تعلم الكتابة: «اللهم إني أعوذ بك...» الحديث رواه البخاري (٦٣٩٠).

وعن ابن عباس ﵄ قال: «كان النبي ﷺ يعلمنا هذا الدعاء كما يعلمنا السورة من القرآن: أعوذ بك من عذاب جهنم...» رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٥) وغيره.

وبنحوه في الصلوات وسنن العبادات، فعن أبي موسىٰ الأشعري ﵁ قال: «إن رسول الله ﷺ، كان يعلمنا صلاتنا وسنتنا» رواه النسائي في «السنن الكبرىٰ» (٩٠٦)، وأحمد في «المسند» (١٩٥٩٥)، وإسناده صحيح.

وأيضا خطبة الحاجة، فعن عبد الله بن مسعود ﵁ قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا خطبة الحاجة» رواه النسائي في «الكبرىٰ» (١٠٢٥٣)، وعفان بن مسلم في «أحاديثه» (١٤٥) بإسناد صحيح.

وهذا هو الذي سار عليه الصحابة رضوان الله عنهم مع أبنائهم، فعن سعد بن أبي وقاص ﵁: «أنه كان يعلم بنيه دعاءً من السنة كما يعلم المعلم

الغلمان» رواه البخاري (٢٨٢٢).

هذا عن السبب الثالث المساعد على الحفظ وتوفره في السنة النبوية ونقلتها.

وأيضا السبب الرابع والخامس من الأسباب المعينة على الحفظ:

وهو أهمية الكلام المنقول وأهمية قائله عند الراوي الناقل.

فقد توفر هذان السببان في الصحابة والتابعين وتابعيهم الذين نقلوا السنّة، فليس عندهم مِنْ بَشر أهَم ولا أعظم مِن رسول الله ﷺ، وأدلة هذا أكثر= =مِن أَنْ تُحصىٰ، وأكتفي هنا بشهادة عروة بن مسعود الثقفي ﷺ وكان يومها مشركا، فقد زار النبي ﷺ يوم الحديبية ورأىٰ معهم صحابته ﷺ، فرأىٰ تعاملهم معه وكيف يجلونه ﷺ، فقال عروة الثقفي لقومه لما رجع إليهم:

«أي قوم، والله لقد وفدت علىٰ الملوك، ووفدت علىٰ قيصر وكسرىٰ والنجاشي، والله إنْ رأيت ملكا قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد محمدا... إذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون علىٰ وضوئه، وإذا تكلموا خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيما له» رواه البخاري (٢٧٣١).

وقال أنس بن مالك ﷺ: «كان رسول الله ﷺ وما علىٰ الأرض شخص أحب إلينا منه» رواه أحمد (١٢٥٢٦).

وهذا نموذج لأحدهم وهو عمرو بن العاص ﷺ يقول حاكيا مشاعره: «ما كان أحد أحب إليّ من رسول الله ﷺ، ولا أجل في عيني منه، وما كنت أطيق أنْ أملأ عيني منه إجلالا له، ولو سئلتُ أنْ أصفه ما أطقتُ؛ لأني لم أكن أملأ عيني منه» رواه مسلم (١٩٢).

هذا عن شخصه ﷺ ومكانته لدىٰ أتباعه.

أما عن مكانة سنته ﷺ لدىٰ أصحابه وأتباعه؛ فلا كلام عندهم أهمّ ولا أجلّ مِنْ كلام رسول الله ﷺ بعد كلام الله.

قال عَبْد اللهِ بن مسعود رضي الله عنه: «إنَّ الله شرع لنبيكم ﷺ سنن الهدىٰ... ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم» رواه مسلم.

وقال التابعي الإمام محمد بن شهاب الزهري: «كان مَنْ مَضَىٰ مِن علمائنا يقول: الاعتصام بالسنة نجاة» رواه الدارمي وغيره.

وعن عمر بن عبد العزيز: «أنه كتب إلىٰ الناس إنه لا رأْيَ لأحد مع سنة= =سنها رسول الله ﷺ» ا.هـ. أسنده ابن عبد البر في «جامع بيان العلم».

وعن هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير رحمه الله قال: «السُّنَنَ السُّنَنَ؛ فإن السُّنَنَ قِوَامُ الدّين» رواه محمد بن نصر في السُنة وغيره.

وعن التابعي الثقة عبد الله بن الديلمي قال: «بلغني أنَّ أوَّل ذهاب الدِّين ترك السُنة، يذهب الدّينُ سُنَّةً سُنَّةً، كما يَذهب الحبل قوةً قوةً» رواه الدارمي.

فلا دِينَ مِنْ دُون سُنة لأنَّ ذهابها ذهابٌ له.

وهذا إسماعيل بن عبد الله يقول: «ينبغي لنا أنْ نَتَحفّظ ما جاء عن رسول الله ﷺ فإنه بمنزلة القرآن» أي في الأحكام والشرع والتبيان، رواه الهروي في «ذم الكلام».

وكذا سليمان التيمي كان يقول: «أحاديث النبي ﷺ عندنا كالتنزيل» رواه الهروي في «ذم الكلام».

فمن كان عنده هذا التعظيم والاهتمام لصاحب الكلام ولكلامه نفسه فقد توفر فيه ما يعين علىٰ الحفظ بلا شك.

فكيف وقد كلفهم الرسول ﷺ تكليفا صريحا بحفظ السنة النبوية، وأمرهم بهذا وقد كانوا يؤمنون برسالته ونبوته أشد الإيمان ويطيعونه أبلغ الطاعة، فقد قال أمامهم لوفد عبد القيس عندما وفدوا عليه وحدثهم

بالحديث، قال لهم ﷺ: «... احفظوه وأخبروه مَنْ وراءكم» رواه البخاري (٨٧)، ولا شك أنهم استجابوا فعملوا علىٰ الحفظ.

وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال لهم رسول الله ﷺ: «نضَّر الله امرأً سمع منا حديثا، فحفظه حتىٰ يبلغه [كما سمعه]، فرُبَّ حامل فقه إلىٰ مَن هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه» رواه أحمد (٢١٥٩٠)، أبو داود (٣٦٦٠)، وهو حديث ثابت وصريح في الحث علىٰ الحفظ.

وفي حديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ: «تسمعون، ويُسمع=
=منكم، ويُسمع ممن يَسمع منكم» رواه أبوداود (٣٦٥٩) وغيره.

يحثهم علىٰ حفظ السنة وروايتها، لأنه في صيغته خبَر ولكن أريد به الأمر.

فرسَّخت هذه التوجيهات وغيرها في نُفوس الصحابة واجبَ حِفْظ السنّة ونقْلها كما سمعوها، وعمِلوا علىٰ هذا رضي الله عنهم، فكان لهذا أكبر الأثر علىٰ اهتمامهم بالْحِفظ.

أما السبب السادس والسابع المعِين علىٰ الحفظ الدمغي:

وهو تميز الصحابة ومَن بعدهم في الذاكرة والحفظ والتثبت؛ ثم اعتياد كثير منهم علىٰ وسيلة الحفظ الدمغي؛ فهذا أخباره الدالة عليه بحر لا ساحل له:

- فالصحابة وتلاميذهم كانوا من أمة العرب التي كانت تعتني بالكلام والبيان عناية فائقة، لطبيعة لغتهم المتميزة وبخاصة قريش، وقد تَطَبّع بطبهم مَن كان معهم من الموالي من غير العرب.

- وهم في الأصل أمة أمية؛ لا تقرأ ولا تكتب.

- وعليه فلم يكن أمامهم للعناية بالبيان والكلام إلا حفظ الجيد منه، كحفظ قصائد الشعر وروايتها وحفظ الخطب وروايتها وحفظ البليغ من الكلام والأمثال.

- وأصبح حِفظ الكلام وجُمَله وخطبه وقصائده عادة كل مَن يعيش في تلك

البيئة مِن عرب أصلاء في عروبتهم أو مَن كانوا معهم مِنَ الموالي.

ومن الثابت بالحس والتجربة والعقل أنّ مَن كان مِن البشر يستخدم حاسة من حواسه أو آلاته بكثرة تزيد عن المعتاد في غيره من البشر؛ فإنَّ حاسته هذه وآلته تكون عادة أقوىٰ من آلة غيره، كمن كان أعمىٰ البصر ويعتمد علىٰ سمعه وتلمسه اعتمادا تاما؛ فإنه يكون في سمعه وتلمسه أقوىٰ من غيره من المبصرين الذين لا يعتمدون علىٰ السمع والتلمس فقط، وكذا مَنْ كان مبتور اليد اليمنىٰ مثلا أو مشلولها؛ فإنّ يده اليسرىٰ تكون عمدته في كل= =شيء؛ وتكون عادة أقوىٰ من يسار غيره ممن لا يعتمد علىٰ اليسرىٰ فقط، وهكذا.

فكذلك مَن كان معتادا علىٰ الدماغ والذاكرة فقط في حِفْظ ما يَسمع؛ ولم يكن يستخدم بدائل أخرىٰ للحفظ كالكتابة (لأميته مثلا أو لعدم توفر وسائل حفظ الكتابة)؛ كما هو الشأن في العرب قبل الإسلام، فإنَّ ذاكرة الواحد منهم ودماغه يكون أقوىٰ في الحفظ ممن عادته وديدنه الاعتماد علىٰ الكتابة في حِفظ ما يسمع.

فالصحابة ﭫ كان مِنْ طبيعتهم ومِنْ عادتهم قبل الإسلام الاعتماد علىٰ الذاكرة والدماغ فقط في الحفظ، فلهذا كانوا أقوياء في هذا الجانب أكثر من غيرهم.

وعندما جاء الإسلام وكتب منهم مَن كتب كانوا حدثاء عهد بالكتابة فحوافظهم لا زالت قوية.

فهذا أبو الزعيزعة كاتب مروان بن الحكم يقول: «دعا مروان أبا هريرة ﭬ فأقعده خلف السرير (أي مكان جلوسه) فجعل يسأله وجعلتُ أكتب، حتىٰ إذا كان عند رأس الحوْل (أي مر عام) دعا به فأقعده من وراء الحجاب فجعل يسأله عن ذلك الكتاب فما زاد ولا نقص ولا قدم ولا أخر (أي أعاد

نفس كلامه الذي قاله من قبل بكل دقة)» رواه الخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (١١٦٤).

وعن عمارة بن القعقاع، قال: «قال لي إبراهيم النخعي: إذا حدثتني فحدثني عن أبي زرعة بن جرير، فإنه حدثني مرة بحديث ثم سألته بعد ذلك بسنتين، فما أخرم منه حرفا» رواه زهير بن حرب في «العلم» (٥٦) وغيره.

وعن عبد الرزاق، قال: «سمعت معمرا يقول: اجتمعتُ أنا وشعبة والثوري وابن جريج، فقدم علينا طلحة بن عمرو، فأملىٰ علينا أربعة آلاف حديث= =[يعني إسنادا] عن ظهر القلب؛ إذا جن الليل ختمنا الكتاب فجعلناه تحت رؤوسنا، وكان الكاتب شعبة، ونحن ننظر في الكتاب، فما أخطأ إلا في موضعين» رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٩٩)، والحديث الواحد تكون له عدة أسانيد، فمُسمَّىٰ الحديث هنا المراد منه الإسناد.

وقال: أبو داود الخفاف: «أملىٰ علينا إسحاق بن راهويه أحد عشر ألف حديث [يعني إسنادا] مِنْ حِفظه، ثم قرأها علينا فما زاد حرفا، ولا نقص حرفا» رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢٢).

وعن الشعبي رحمه الله قال: «ما حدثني رجل بحديث قط إلا حفظتُه، ولا أحببت أن يعيده عليّ، فحدثت بهذا الحديث إسحاق بن راهويه فقال: تعْجَب مِنْ هذا؟ قلت: نعم، قال: كنتُ لا أسمع شيئا إلا حفظتُه، وكأني أنظر إلىٰ سبعين ألف حديث أو قال أكثر من سبعين ألف في كتبي» رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢٢). يعني سبعين ألف إسناد.

والروايات في هذا المعنىٰ كثيرة تدل علىٰ قوة كثير من رواة الحديث في الحفظ والضبط.

وأما السبب الثامن:

وهو وجود محفّز واضح ومهم يَحمل صاحبه علىٰ الحفظ؛ فهو أيضا متوفر

بقوة في واقع الرواية، فلا خِلاف أنّ حِفظ أحاديث السنة النبوية وروايتها مع ما فيه مِن أجر وثواب كبير ففيه أيضا شرف عظيم لأصحابه في الدنيا قبل الآخرة.

والأجر وحده بحر لا ساحل له، فأجر العلم والتعلم عموما معروف وهذا منه، وأجر العمل بها وثبوته لمن دل عليه من خلال الرواية فهو باب آخر من أبواب الأجر، فكل الأمة منذ أكثر من ألف عام بأجيالها إنما يُكتَب الأجر لرواة الحديث فيما عملت به الأمة كلها بأجيالها وحسبك بهذا= =محفزا، ناهيك عن الشرف والمكانة في الدنيا والآخرة.

كما أنه في المقابل مما يدفع إلىٰ الضبط أيضا والتثبت لدىٰ من اشتغل بالحفظ هو الخوف من العقوبة التي وردت في قوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار».

فهذا الجانب بالعموم مشجع ومساعد علىٰ الحفظ، وهو حاضر بقوة في مجال الرواية وواقعها.

وأما السبب التاسع:

وهو التنافس في الحفظ وما له من أثر ودور في حمل المستمع علىٰ الحفظ والتثبت والضبط؛ فلا يخفىٰ علىٰ مَن اطلع علىٰ واقع الرواية بأن رواة الحديث مِن أكثر مَن عمل بقوله تعالىٰ: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ (المطففين:٢٦)، فهذا الصحابي أبو هريرة رضي الله عنه يقول: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب» رواه البخاري (١١٣).

وهناك آثار كثيرة يطول ذكرها تكشف ما كان يجري في واقع الرواية من منافسات في حفظ السنة النبوية كَمّا وكيفا؛ بما لا يُعرف في كثير من بيئات الناس الأخرىٰ، وبخاصة تنافس الأقران.

وهذا سبب كبير من أسباب الإعانة علىٰ الحفظ.

وأما السبب العاشر:

وهو المذاكرة والمراجعة مع الآخرين من أهل الحفظ؛ لتثبيت ما تم حفظه حتىٰ لا يتفلت. فهذا متوفر بقوة في عصر الرواية من الصحابة فمن بعدهم من التابعين وتابعيهم، والروايات الدالة عليه لا تُحصىٰ.

فعن عبد الله بن بريدة عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: «تزاوروا وتدارسوا الحديث ولا تتركوه يدرس (أي يُنسىٰ)» رواه الدارمي في «سننه» (٦٥٠)،= =والرامهرمزي (٥٤٥)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٤٦٥).

وعن ابن عباس ﷺ قال: «إذا سمعتم مني حديثا فتذاكروه بينكم» رواه الدارمي في «سننه» (٦٢٤-٦٣١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص (٥٤٧).

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «تحدثوا وتذاكروا، فإنَّ الحديث يُذكّر بعضه بعضا» رواه الدارمي في «سننه» (٦١٩-٦٢٠)، والرامهرمزي ص (٥٤٦).

وعن عطاء بن أبي رباح قال: «كنا نكون عند جابر بن عبد الله ﷺ فيحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه» رواه الترمذي (٦/ ٢٥٣) وغيره.

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: «تذاكروا هذا الحديث، فإنَّ حياته مذاكرته» رواه الدارمي في «سننه» (٦٤٣)، والرامهرمزي (٥٤٦).

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، أنه قال: «إحياء الحديث مذاكرته، فتذاكروا» فقال له عبد الله بن شداد بن الهاد: «رحمك الله، كم من حديث أحييتَه في صدري قد كان مات» رواه الدارمي في «سننه» (٦٢٦ - ٦٣٤)، الرامهرمزي (٥٤٦).

وعن علقمة الليثي، قال: «أطيلوا ذِكر الحديث لا يدرس» رواه الدارمي

الفترة الثانية: فترة حَصر وجَمْع النصوص في كُتُب محدَّدة ومراجع معينة.

حيث بعد استقبال النصوص بالكتابة المتفرقة والحفظ من مصدرها؛ والنجاح في القيام بهذا؛ فإنه إذا كانت هذه النصوص مُعظَّمة مُهمَة لدىٰ مستقبليها وحافظيها فإنَّ الواجب عقْلا أنْ يحرصوا علىٰ تجميعها في مصادر معينة مُرتبة مُنظمة، لتكون مُحصلةُ التجميع لما هو مكتوب أو محفوظ في الصدور استقرارَ هذه الروايات في مُصنفات وكتب ومصادر مُحدّدة.

---

(٦٢٧) وغيره.

فهذه الأسباب العشر المعينة علىٰ الحفظ والاستيعاب للكلام المسموع؛ جميعها تَوَفَّر في رِواية السُّنَة، وما ذَكرتُه هنا من دلائل علىٰ تَوَفُّرها فإنما هو بعض منها نظرا لضيق المقام، وإلا فحصرها لا يكفيه مجلد كبير.

بل كان رواة الحديث والسنة مع حرصهم وتَوَفّر أسباب الحفظ لديهم فإنهم إذا شكّوا في شيء من الرواية تركوه ولو كان حرفا، والروايات في هذا المعنىٰ لا تحصىٰ، بل ورد عن بعضهم أنه كان يترك الصحيفة بأكملها إذا= =شك في حديث منها.

وبهذا تعلم أنّ العقل السليم يدل علىٰ أنّ حفظ الصحابة والتابعين وتابعيهم للسنة النبوية أمر مقبول وسائغ جدا ولا إشكال فيه البتة.

ومع وجود الروايات ومصادرها والوثائق والمخطوطات المستوعبة لها ولأخبارها؛ وبالنظر في واقع هذا كله؛ فإنَّ أمْر حِفظها يكون بدلالة العقل أمرا متحققا بلا إشكال.

فمِنَ الطبيعي جدا أنَّ مَنْ يَعتنون بالأخبار والنصوص عن شخص ما موثوق فيه عندهم وموقَّر لَديهم؛ فإنهم يَحفظون نُصوصه بأسانيدها بأسماء ناقليها (كل نصّ وسنده)؛ فيَكتب مَنْ يَكتب ويحفَظ في ذِهنه مَنْ يحفظ؛ حتىٰ تأتي فترة زمنية لاحقة قَريبة فتتبلْوَر تلك الكتابات الجامعة للروايات في صورة مُصنفات وكُتب مُرَتّبة؛ تستقر فيها تلك الأخبار بنصوصها وأسانيدها (كل نص ومعه سنده الخاص)، وتُصْبح هذه المصنفات مصادر مُعَيَّنة مُحدَّدة لهذه النصوص؛ يَقْصدها كل مَنْ يريد الرجوع إليها[1]، وتَكون الفترة الزمنية

---

(١) وهذا هو التدوين المنظَّم التصنيفي الذي حصل علىٰ أيْدي علماءِ السُنة، سواء التدوين المنظم الجزئي (الخاص بأحاديث صحابي معين أو الخاص بباب معين من الدِّين)؛ أو التدوين الشامل الموسوعي (الذي يجمع أحاديث كثير من الصحابة أو يجمع جملةً من أبواب الدّين)؛ والذي بَدأ [كما سبق بيانه] في زمن أبي بكر الصديق ﷺ سنة (١٢هـ) حيث جمع أصول السنة النبوية في مئات من الأحاديث وكتبها في صحف، ثم ترك توزيعها واعتمادها لحكمة بدت له يومها، بل وأتلف تلك الصحف، وقال: «خشيتُ أنْ يكون قد بقىٰ حديث لم أجده فيقال: لو كان قاله رسول الله ﷺ ما خفي علىٰ أبي بكر» رواه الحاكم بسنده ونقله المتقي الهندي في «كنز العمال» (٢٩٤٦٠).

يعني خشية التشويش علىٰ مَن انتشروا في بلاد المسلمين من الصحابة ممَن سمعوا أشياء مِنَ السُنة ولم يحضروا ما جمعه أبو بكر، فقد تُرَدّ روايتهم بغير حق بعد اعتماد هذا الجمع، ويحصل اختلاف.

وعزم عمر بن الخطاب ﷺ علىٰ جمعها أيضا ثم ترك ذلك.

وفي حياة التابعي الكبير عبد العزيز بن مروان والد عمر بن عبد العزيز في النصف الثاني من القرن الأول قال: الليث بن سعد حدثني يزيد بن أبي حبيب، «أن عبد العزيز بن مروان، كتب إلىٰ كثير بن مرة الحضرمي، وكان قد أدرك بحمص سبعين بدريا من أصحاب رسول الله ﷺ، فكتب إليه أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلا حديث أبي هريرة، فإنه عندنا» رواه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤٤٨). =

=وعلىٰ يدي أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم والزهري في حياة الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز (في أواخر القرن الأول)، فقد طلب عمر بن عبدالعزيز ﷺ مِنْ علماء عصره وهم من التابعين أنْ يَجْمعوا السنة في كتب خاصة.

فعن عبد الله بن دينار، أن عمر بن عبد العزيز ﷺ كتب إلىٰ أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يأمره: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية فاكتبه، فإني قد خفت دروس (أي نسيان) العلم وذهاب أهله» رواه البخاري بعد الحديث رقم (٩٩).

بل تم العمل علىٰ هذا الجمع، فعن الزهري ﷺ أنه قال: «أمرنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السُنن فكتبناها دفترا دفترا، فبعث إلىٰ كل أرض له عليها سلطان دفترا» رواه أبو خيثمة بسنده في «التاريخ الكبير» (٢٧٠٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٣١).

وكان هذا في القرن الأول، لأن عمر بن العزيز ﷺ إنما توفي علىٰ رأس المائة الأولىٰ، وكان هذا الجمع في حياته ﷺ.

ثم كثر التصنيف بعدها ونشط بعد المائة الأولىٰ كما هو معروف مشهور.

واضحة بين صدور النص وبين استقراره في هذا المصدر والمرجع[1].

---

(١) وهذا واضح في السنة النبوية، وبيانه علىٰ ثلاث مراحل.

١ - أنه مِنْ صدور السُّنة النبوية قبل السَّنة الأولىٰ للهجرة قد بدأ التوثيق الكتابي للسُّنة النبوية (ولكنه توثيق غير مصنَّف ولا منظم باستثناء خطوة أبي بكر ﷺ)، واستمر حتىٰ منتصف القرن الأول سنة (٥٠هـ) أو بعدها بقليل كما سبق توثيقه.

٢ - ومِنْ هذه الفترة (٥٠هـ) أو بعدها بقليل بدأت حركة التصنيف= =المنظم والموسوعي المرتب؛ ولكن ببطء كما سبق بيانه.

٣ - ثم نشط وقوي التصنيف الموسوعي المرتَّب من سنة (١٥٠هـ) تقريبا إلىٰ سنة (٤٠٠هـ) وبعدها بقليل، بل ربما إلىٰ منتصفها، ودلائل هذا من الكتب المخطوطة وغيرها لا تُحصىٰ حتىٰ اعترف به المستشرقون أعداء السُنة أنفسهم.

ومن الواضح أنَّ عصر التصنيف لأحاديث السُنة النبوية كان نتيجةً حتميَّة لجهود التوثيق والحِفظ (السابق بيانها)، فكان هذا (التدوينُ المصنَّف) ثمرةً وتَتوِيجًا لجهود المئات بل الآلاف مِنَ المشتغلين بحفظ السُنة.

فبالنسبة لوجهتنا نحن كباحثين في هذا العصر؛ ونحن نسير نحو الماضي باتجاه نصوص السُنة وأخبارها ورواياتها؛ للتعرف علىٰ صحتها؛ فإنّنا بوصولنا إلىٰ «كتبِ الأحاديث المُسندة»؛ ونُسخها الخطية في القرن الثالث والرابع (عصر الذروة للتصنيف المُسند) فبوصولنا إليها نكون قد وصلنا إلىٰ أُولىٰ محطات التحقّق مِنْ ثبوت السُنة.

نعم أُولىٰ محطاتها؛ لأنَّ وجهتنا تَعَقّبية عكسية.

وما علينا عند هذا إلا التحقّق مِنْ صحة نِسبة كل كتاب مُصنَّف بمادته إلىٰ

ثانياً: مرحلة فَحْص الأخبار وتَحرِّي صحّتها.

وهذه المرحلة تَبدأ مِنْ حيثُ انتهتْ المرحلة السابقة (مَرحلة صُدور النصوص وجَمعها)، فهي تبدأ من المُصنفات المُعدَّة والجامعة للنصوص.

ولهذه المرحلة من الفحْص والتحرِّي محطَّتان:

المحطّة الأولىٰ: فَحْص الكتاب أو المَرْجع الجامع للنّصوص.

ولهذه المحطّة خُطوتان:

١ - تَجميع المعطَيات عن الكتاب الجامع لتلك النصوص والأخبار.

٢ - التفتيش عن استيفاء هذا الكتاب لشروط الصحة والثبوت.

المحطة الثانية: فَحْص كل خبر في هذا الكتاب الجامع مما يُراد معرفة ثبوته مِنْ عدمه.

مؤلّفه، وهو ممكن عبر شروط ثبوت صحة الكتب والمصنفات، وهي متوفرة في كتب السُنة بأعلىٰ درجات القوة بفضل الله، بما لا يوجد في أي كتاب من كتب الأمم الأخرىٰ، والواقع الصارخ أكبر شاهد.

ولهذه المحطّة أيضا خطوتان:

١ - تَجميع المعطيات عن أيّ خبر بعينه في هذه الكتب يُراد فَحصه.

٢ - التفتيش عن استيفاء هذا الخبر لشروط الصحة.

بهذه الخطوات نَصِل إلىٰ أيّ خبر مِنْ أخبار السُنة ونستطيع أنْ نتوصَّل إلىٰ معرفة ثبوته وصحته مِنْ عدمها.

تماما كما كان يُعبر عنها رواة السُنّة أنفسهم سابقا؛ بقول بعضهم لبعض: «قَمِّش ثم فَتِّش» (١)، فالتقميش يُراد به هذه الخطوة الأولىٰ (تجميع الروايات)، وأما التفتيش فيُراد به الخطوة الثانية (فحصها والنظر في شروط ثبوتها).

المحطّة الأُولى: فَحْص الكتاب أو المَرْجِع الجامع لأخبار السُنة ونصوصها.

ليس أمام الباحث إلا أنْ يُراعِي الخطوتين المذكورتَين:

١ - أنْ يَستجمع مُعطيات الكتاب.

فيستوعب نسَخَهُ الخطية ومَصادرها؛ ورُواة كلّ نُسخة منها؛ وكل ما يتعلق به وبها مِنْ مُعْطَيات.

٢ - مُقارنة هذه الْمُعطيات بشروط القَبول؛ للحُكم علىٰ الكتاب والتأكُّد مِنْ صحّته إلىٰ جامعه ومُصنّفه.

---

(١) انظر: التعليق السابق.

وباختصار فإنه يَكفِي في معرفة صِحة أيّ كتاب (مِنْ حيثُ العقل) تَوفّرُ أحَدِ هذين الشَّرْطين:

١ - توفُّر نُسخ الكتاب الخطية القديمة؛ والتي تَعود في الغالب إلىٰ عصر المُصنف أو أحد تلاميذه يُسنده عنه؛ أو أحيانا تَعود إلىٰ عصر تلميذ تلميذه يُسنده عن شيخه إلىٰ صاحب الكتاب.

وفي العادة تَتوفَّر عِدةُ نسخ للكتاب الواحد؛ بخطوط تلاميذ المؤلف أو تلاميذ تلاميذه مُسْنِدِين الكتاب للمؤلف بأسانيدهم الثابتة، وربما مِنْ بينها ما يكون بِخط المؤلّف نفسه أو ناسخه الخاص به وهو قليل.

٢ - أو توفُّر النسخ الخطية لشروح ذلك الكتاب؛ والتي تحتوي علىٰ أصل الكتاب كاملا ومسنَدا إلىٰ مؤلّفه بأسانيد ثابتة متعدّدة، أو توفُّر ما في معنىٰ الكتاب مِن أعمالٍ علىٰ الكتاب كالاختصارات أو الانتقاءات منه أو الأطراف ونحوها مُسندًا إلىٰ المؤلف مما يساعد علىٰ ضبط الكتاب والوثوق منه.

والشروح تَعتمد في العادة علىٰ نُسخ خطّية لأصل الكتاب يَذكرها الشراح ويُسندونها، وفي الغالب تكون نسخًا أخرىٰ غير التي نجدها مِنْ نسخ الأصل الفردية.

فتوفّر أحَد هذين كافٍ في معرفة صحة أيّ كتاب، فكيف

باجتماعهما[1].

---

(١) كما هو الحال في أهم مصادر السُنة النبوية، فالكثير من كتب السُنة ومصادرها قد توفر فيه الشرطان المذكوران، فما من كتاب من كتب السُنة المعتمدة إلا وله عدد من النسخ الخطية القديمة؛ التي تعود إلىٰ عصر جامعه وكاتبه أو عصر تلاميذه الآخذين عنه أو تلاميذهم، وتتكرر النسخ وتنتشر في كل قرن منذ ظهور الكتاب وحتىٰ عصرنا هذا، وتجد كل نسخة= =قد أسندها ناسخها إلىٰ صاحب الكتاب بسنده المدوَّن علىٰ النسخة.

هذا هو حال كتب السُنة عموما، بل كثير منها تصل نسخه الخطية القديمة إلىٰ العشرات بل ربما المئات، ومنها ما تصل نسخه إلىٰ الآلاف كما هو الشأن في «صحيح البخاري».

وكثير منها قد اجتمع فيه دلائل أخرىٰ زيادة علىٰ نسخها تؤكد صحتها، وذلك من خلال ما يلي:

أ - من خلال السماعات التي علىٰ كل نسخة خطية قديمة؛ وهي في العادة تصل إلىٰ العشرة سماعات أو أكثر للكتاب الواحد، فتُكْتَب فيها أسماء العلماء الذين سمعوا هذا الكتاب عن مؤلفه أو عن راويه المذكور؛ يُقِرّون صحّته ويؤكِّدونها، وتتكرَّر القراءة للنسخة كلّ فترة زمنية تَمُر؛ فيتكرر معها السماع؛ وتُدوَّن علىٰ غلافه أو في آخره هذه السماعات المؤكدة لصحة النسخة بما يؤكد أنها محفوظة مصونة.

ب - ومِنْ خلال المراجعات لتلك النسخ الخطية علىٰ يد العلماء ومقابلتها بغيرها مما هو أقدم منها؛ وعلىٰ يد النساخ أنفسهم بمقابلة بعضِها المتأخر علىٰ البعض المتقدم لنفس الكتاب، وينص المراجعون علىٰ ذلك وعلىٰ النسخ التي راجعوا عليها.

ج - ومِنْ خلال الإجازات أو الوجادات المثبتة علىٰ النسخة؛ مِنْ مؤلفه أو راويه عن المؤلف أو ناسخه أو غيرهم مما يؤكد صلتها بالمؤلف وأنها محفوظة مصونة.

د - ومِنْ خلال المكان الذي تُحفظ فيه النسخة، مِنْ مدرسة معروفة أو مسجد معلوم، أو خزانة شيخ معروف أو سلطان.

هـ - ومِنْ خلال مقارنة تلك النسخ الخطية وما فيها مِنْ محتوىٰ بما يوجَد مِن نسخ خطية أخرىٰ عملت علىٰ نفس الكتاب ونقلت كثيرا من نفس= =المحتوىٰ، كالمختصرات والمستخرجات والمنتقيات وغيرها ومقارنة المحتوىٰ بينها.

و - وأيضا مِنْ خلال مقارنة ما في تلك النسخ الخطية بالكتب الأخرىٰ التي نَقَلت مِنَ الكتاب نفسه مِنْ معاصري المؤلف أو القريبين مِن عصره فمَنْ بعدَهم، مثلا كتاب «السنن الكبرىٰ للبيهقي» الذي نقَلَ أكثر مِنْ نصف صحيح البخاري بسند البيهقي نفسه، تارة مِنْ طريق البخاري نفسه، وتارة مِنْ طريق غيره لنفس الحديث ونفس الإسناد.

ز - كذلك مِن خلال مقارنة تلك النسخ الخطية ببقية كتب الحديث المسندة الأخرىٰ؛ التي روتْ نفس الأحاديث بأسانيد مصنِّف ذلك الكتاب أو بأسانيد متابعة لها أو شاهدة.

ح - ومِنْ خلال الناسخين والكاتبين لتلك النسخ وأسمائهم (وهو مثبت في الغالب ومعروف) بما يدل علىٰ صحيح الصلة بالمؤلف، كأن يكون الناسخ حفيده أو تلميذه أو أحد نساخه أو أحد الوراقين الموثوق بهم بشهادة العلماء فيه.

وكل هذا الذي ذكرتُه في هذه النقاط؛ فإنه يجتمع في كثير من مصنفات السنة النبوية وخاصة في أهمها، مع أنَّ توفر القليل منها كاف في صحة الكتاب.

وإليك كتابَ «صحيح البخاري» نوذجا:

١ - هذا الكتاب [صحيح البخاري] سمعه تسعون ألف رجل مِن الإمام البخاري نفسه ﷺ كما ذكر هذا تلميذه الفربري. [أسنده البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢)].

وكيف لا يكون سمعه مثل هذا العدد أو أزيد؛ وقد بقي البخاري يروي كتابه الصحيح قرابة خمسة وعشرين عاما، منذ سنة (٢٣٢هـ) وربما قبلها، إلىٰ سنة (٢٥٦هـ)، وكان الإمام البخاري إلىٰ وقت طويل محتفًىٰ به أيما احتفاء. =

=بل ثبَتَ أنَّ عدد المستمِعين في واحد من مجالسه قد بلغوا قرابة العشرين ألفا [أسنده البغدادي في «تاريخ بغداد» من طريقين].

٢ - يوجد لصحيح البخاري أكثر مِنْ ألفي نسخة مخطوطة؛ متفاوتة التواريخ ومتغايرة الأماكن في العالم، حتىٰ إنَّ «الفهرس الشامل» ذكر عدد (٢٣٢٧) موضعاً في مكتبات العالم المختلفة توجد به مخطوطات هذا الكتاب. انظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» (١/ ٤٩٣ - ٥٦٥)، ناهيك عما فات هذا الفهرس من مخطوطات أخرىٰ.

وتشتمل مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية علىٰ (٢٢٦) نسخة خطية لهذا الكتاب، بعضها كاملة، وأخرىٰ أجزاء تعود لفترات مختلفة، وعليها خطوط مشاهير العلماء وسماعاتهم.

٣ - النسخة الأصلية لصحيح البخاري والتي كان البخاري نفسه يروي منها كتابه الصحيح؛ وُجِدَت بفضل الله عند تلميذه الفربري، وبقيت لعقود يرجع إليها تلاميذ البخاري وتلاميذ تلاميذه، بل وتلاميذ تلاميذ تلاميذه.

وهناك ثلاثة نصوص تدل علىٰ هذا:

أ - قال العلامة المعروف الثقة أبو الوليد الباجي في كتابه «التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الصحيح» ص (٣١٠):

«أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي الحافظ ﷺ، ثنا أبو إسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد، قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله؛ كان عند محمد بن يوسف الفربري» ا.هـ.

وهذا إسناد صحيح كالشمس.

فها هو أبو إسحاق المستملي (تلميذُ تلميذِ البخاري) يصرّح بأن نُسْخته التي رواها عن الفربري (تلميذ البخاري)؛ إنما نَسَخَها مِنْ نُسخة البخاري التي اعتمَدها البخاري أصلا لكتابه الصحيح؛ وأنها كانت لَدَىٰ تلميذه الفربري.=

= ب - وهذا ما أكَّده أيضا العلامة ابن رُشَيد الفِهري السبتي (ت٧٢١هـ) في كتابه «إفادة النصيح»، عندما تحدّث عن الفربري فقال:

«كان عنده أصل البخاري، ومنه نقَل أصحاب الفربري» ا.هـ.

ج - ويؤكده أيضا ما قاله الصغاني عن نسخة الفربري؛ والتي وقف عليها الصغاني ونسخ منها نسخته المشهورة بـ«النسخة البغدادية»، حيث ذكَر الصغاني أنَّ نُسخته البغدادية؛ قد نقلها عن نسخة الفربري وقال عنها: «النسخة التي قرئت علىٰ البخاري» نفسه.

كما نقله عن الصغاني الحنفي الإمام الكشميري الحنفي؛ في كتابه «فيض الباري شرح صحيح البخاري» (١/ ٣٣).

وعليه: فرواية الصحيح عن محمد بن يوسف الفربري (تلميذ البخاري)؛ هي بمثابة الرواية عن الإمام البخاري نفسه.

ولأجل هذا اشتهرتْ رواية الفربري أكثر بكثير من غيرها، وهذا هو الذي يفسر الواقع؛ حيث أنَّ الكثير منَ النسخ الخطية الموجودة اليوم لصحيح البخاري هي من طريق الفربري، حتىٰ بلغتِ الرواية عن الفربري حدّ التواتر.

وهذه وحدها كافية في الدلالة علىٰ ثبوت وصحة كتاب البخاري.

ناهيك عن بقية الروايات عن البخاري من غير طريق الفربري:
- كرواية حماد بن شاكر عن البخاري بكامل الصحيح:
وقد أسندها الإمام القسطلاني من طريق الحاكم عن ابن رميح عن حماد عن البخاري، كما في شرح القسطلاني على البخاري المسمى بـ«هدي الساري». وضمَّن القسطلاني هذه الرواية في شرحه من خلال تركيزه على الفروق بينها وبين نسخة الفربري، وكذا روى البيهقي في «السنن الكبرى» جملة من روايات البخاري من طريق ابن رميح هذه. =
= - وكرواية إبراهيم بن معقل عن البخاري بكامل الصحيح:
وهي محفوظة إلى يومنا هذا في كتاب الخطابي المولود سنة (٣١٩هـ) من شرحه لصحيح البخاري المسمى بـ«أعلام الحديث»، رواها الخطابي بسنده.
- وكرواية القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي عن البخاري بجملة من الصحيح:
رواها عنه الإمام أبو محمد عبد الله بن عبيد الله بن البيع عنه عن البخاري بجملة من الصحيح لا كله.
وقد أسند هذه الرواية العلامة الكرماني (ت٧٨٦هـ) في «شرحه على البخاري» وهو مطبوع.
وهناك روايات أخرى لصحيح البخاري مذكورة في كتب الحديث لم أقف عليها.
ناهيك أيضا عن انتشار نفس أحاديث البخاري التي جاءت في «الصحيح» في عامة كتب السنة المُسندة الأخرى، سواء التي سبقت البخاري، أو التي صُنفتْ بعده، حتى أنك لا تجد حديثا واحدا رواه البخاري إلا وقد رواه غيره من الأئمة في كتبهم من طريقه أو من غير طريقه.

وناهيك عن كتب المستخرجات علىٰ صحيح البخاري، والتي اعتنتْ برواية نفس أحاديث البخاري عن غير البخاري، وسُميتْ مستخرجات صحيح البخاري، كمستخرج أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) ومستخرج أحمد بن محمد البرقاني (ت٤٢٥هـ) ومستخرج أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ).

وغيرها من المعطيات القاطعة بثبوت كتاب صحيح البخاري ثبوتا قطعيا لا شك فيه. =

= هذه خلاصة عن صحيح البخاري ورواياته.

وهكذا باقي كتب السنة الكبيرة والمهمة، فلكل كتاب عشرات النسخ الخطية القديمة، ومنها ما بلغت نسخه الخطية المئات، وبعضها يرجع إلىٰ عصر مؤلفها، وبعضها يرجع إلىٰ عصر تلاميذ المصنف، أو تلاميذ تلاميذه، وجميعها تحتف بها دلائل كثيرة وشواهد تدل علىٰ صحة نسبتها إلىٰ مؤلفها.

ومن النماذج التي تؤكد صحة هذه النتيجة عن كتب السُنة وأنها كتب ثابتة ومعتمدة؛ ما كتبه الأستاذ الألماني (هارولد موتزكي) عن دراسته لكتاب «مصنف عبد الرزاق» ابن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)؛ وهو رجل أجنبي عن الإسلام، حيث قام هارولد بدراسة كتاب مصنف عبد الرزاق كعينة عن كتب السُنة النبوية؛ للنظر في حقيقة صلة هذه الكتب بمصنفيها، واستخدم «هارولد» جانبا من جوانب علم «الببليوغرافيا» للتحقق من ثبوت الكتاب، حيث درس النسخ الخطية لهذا الكتاب، وأسماء الرواة الواردين فيه، وجملة من الأخبار المتعلقة بهم والقرائن والمعطيات التي توفرت من نسخ الكتاب؛ والتواريخ المتعلقة بها؛ وقارَنَها بكتب التاريخ وما هو مثبت في مصادر كثيرة مختلفة، وتتبعَ قرائن أخرىٰ كثيرة مِن خلال معطيات الكتاب؛

المحطة الثانية: فَحْص كل خبر في هذا الكتاب الجامع مما يُراد معرفة ثبوته مِنْ عدمه.

وتوصَّل بعد هذا كله؛ إلىٰ أنْ حَكَم بصحة الكتاب؛ وأنه لا يكون إلا ثابت النسبة لمؤلفه، فقد قال هارولد نفسه:

«بالإمكان إثبات أنّ مصنف عبد الرزاق: يرجع إلىٰ الوقت الذي يزعمه المسلمون».

وقال: «أصبح من الصعب علىٰ المستشرقين في هذا الوقت: زعم أن المسلمين زيفوا الإسناد في بداية منتصف القرن الثاني» ا.هـ.

وشرح قائلا: «ومن خلال [الأسانيد] تبين أنه مِنَ المستحيل (من ناحية= =الاحتمالات) تزييف كل هذه الأسانيد التي تفرَّعت علىٰ هذه المدة الطويلة، وعلىٰ مناطق جغرافية شتىٰ، وعلىٰ رجال بهذا العدد الكبير! ولكن الإسناد بقي إلىٰ درجة كبيرة متصلا» ا.هـ. انظر: كتاب «بدايات الفقه الاسلامي وتطوره في مكة حتىٰ منتصف القرن الهجري الثاني». منشورات مكتبة نظام يعقوبي الخاصة/ دراسات وبحوث ٨ - سنة ١٤٣٠هـ.

فهذه شهادة عدو مِن أعداء الإسلام، وغيرها كثير؛ وحسبك بها شهادة.

فمما لا شك فيه أيها القارئ الكريم وبالأدلة القطعية الكثيرة المتوافرة أنَّ كتب السُنة ومصادرها؛ مِن الصحاح والسُنن والمسانيد والمعاجم والمشيخات والأجزاء الحديثية؛ قد جَمعتْ لنا عامةَ روايات السُنة وحفِظَتْها كما رواها أصحابها في ذلك الوقت سندا ومتنا، وليس علينا نحن اليوم لكي نعرف صحة أي حديث أو خبر إلا البحث في صحة هذا الخبر أو الرواية التي نريد العمل بها؛ مِن خلال تراجم رواتها وما تدل عليه معطيات كل خبر منها.

وهذه المحطة تَقوم علىٰ تَفْتيش ما تمَّ جَمعه مِنَ الروايات في تلك الكتب والمُصنّفات والنظر في مدىٰ توفُّر شروط قبول كل خبر علىٰ حِدة.

فكل مُصنَّف مِنْ هذه المُصنّفات يَحوي في داخله علىٰ المئات مِنَ الروايات أو الآلاف بنصوصها وأسانيدها، بحسب حجمه.

والمُصنِّف لأيّ كتاب مِنْ كُتب تلك الأخبار؛ إنما يَروي في وسط كتابه الأخبار بأسانيده هو عن شيوخه؛ وعمَّن أخذ عنهم مِنَ الرواة.

فيسمِّي شيخَه الذي سمع منه ذلك الخبر، وشيخُه يُسمِّي الراوي الذي سبقه (وهو شيخ شيخه)؛ ثم عمَّن روىٰ عنه ممَّن فوقه... وهكذا إلىٰ أنْ يصل إلىٰ مصدر الخبر ومنتهاه.

ولْنأخُذ نموذجا علىٰ هذا مِنْ كتب السنة النبوية، وليكُن مِن كتاب «صحيح البخاري»، وليكن أوّل حديث فيه.

عندما نفتح كتاب «صحيح البخاري» نَجِد أوّل حديث فيه؛ يقول فيه البخاري كما يلي:

حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﵁ علىٰ المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

»إنما الأعمال بالنيّات، وإنما لكل امرئ ما نَوىٰ، فمَن كانت هِجرته إلىٰ دنيا يصيبها، أو إلىٰ امرأة ينكحها، فهجرته إلىٰ ما هاجر

إليه» ا.هـ من كتاب «صحيح البخاري» (١/ ٦).

هذا الخبر نجد أنه مكوَّن مِنْ جزئين:

أ - أسماء الرواة الذين نقلوا كلام الرسول ﷺ، وعبارة كلّ منهم في تلقي الحديث عمّن فوقه؛ وهم خمسة رواة كل منهم يَروي عمّن فوقه؛ وهذا يُسمّيه العلماء بـ(الإسناد).

ب - الجزء الثاني؛ هو كَلام الرسول ﷺ المنقول بذلك الإسناد، وهذا يُسميه العلماء بـ(المتن).

وعليه فكل خبر مكوّن مِنْ جزئين:

١ - الإسناد.

٢ - المتن.

ومِنْ هنا تبدأ الخطوة الثانية وهي (الفحص والتفتيش)، فما علينا إلا أنْ نأخذ أيّ رواية مِنْ كتب السنة النبوية لننظر فيها ونُفتّش في إسنادها ومتنها؛ هل توفرت في هذه الرواية شروط قبول الخبر؟ أم لا؟

وهذا إنما يتم عبر الخطوتين المذكورتين سابقا:

- **الخطوة الأولىٰ:** جَمْع كل شيء عن الخبر المنقول (نصه - سنده [ناقله] - باقي معطياته)؛ مِنْ خلال مصادر ومراجع الرواية ومنابعها.

- **الخطوة الثانية:** التفتيش في هذه المعطيات عن توفّر شروط قبول الخبر فيها مِنْ عدمه (عن الناقل ومعرفة صدقه وأمانته مِنْ عدمها؛ وتَثَبُّته وضبط حفظه مِنْ عدمه، وعن النقل نفسه وصِلته

بالأخبار الأخرىٰ في ذات الموضوع المتعلّق)[1].

هاتان هما الخطوتان اللتان تَقُودان إلىٰ النتيجة؛ هل الخبر صحيح يُنتِج معرفةً بثبوته عن صاحبه أم لا؟

وبالنسبة لتمييز الرواة؛ ومَعرفة الصادق الأمين مِنْ غيره، أو المتثبت الضابط ممن سواه مِنَ الضعفاء؛ فقَد استندنا علىٰ قواعد عقلية لا خِلاف فيها بين العقلاء.

ثلاثة عَوامل عقلية مُهِمَّة في تَمْييز عدالة الرواة مِنْ عدمها:

هناك عوامل مهمة في هذا الجانب؛ في مسألة تَعْيين مَن يَتّصف بالصدق والأمانة مِنْ عدمهما؛ تتعلق بالبيئة التي يتم فيها الحكم بالتعديل أو الجرح لهؤلاء الرواة والنقلة؛ وهي:

الأوَّل: البيئة ونوعها، هل هي مُعظِّمة للأخلاق والفِطرة والصِّدق والأمانة أم لا؟

الثاني: مَدَىٰ تعلُّق الخبر المراد بحثه بشأن مُهم؛ وربما مقدَّس وعام؛ يَمس كل مَنْ في تلك البيئة أم لا.

الثالث: علاقة البيئة بباب الأخبار، ومَدَىٰ اهتمامها به وكَثْرة

---

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٢٠)، و«تاريخ بغداد» (١/ ١٤٣) ففيهما أثران عن الإمام ابن معين والإمام أبي حاتم الرازي في هذا المعنىٰ.

حاجتها إليه واشتغالها وعنايتها به، ومهارتها في التعامل معه.

هذه ثلاثة جوانب:

- فالبيئة التي تُعظّم الأخلاق وتتمسك بالفطرة السوية، وتُعَظّم الصّدق والأمانة وتُشجّع أهلهما وتُحارب الكذب والخيانة وتُحارب أهلهما، وتُشِيد بالنَّزيه وتحترمه؛ وتَتنقّص الكاذب الخائن وتَحطّ منه، ويَعلو فيها صوت الفطرة والفضيلة؛ ويَخْفت فيها صَوْت الانحراف والرّذيلة ويَخْبو؛ فهذه البيئة إذا اشتهر فيها أحَد بالتزكية والعدالة والصّدق والأمانة والثناء؛ ولم يَطعن فيه عقلاء الناس وعلماؤهم؛ فكُل العقلاء وجميعهم يُسَلّمون بأنّ هذا كافٍ في اعتماد عدالته وأمانته.

- وخاصة: إنْ كان هذا الاشتهار بالتزكية في مثل هذه البيئة؛ يَتعلق بتزكية المعْنِي في مجال يمس الشأن العام؛ فهو أدْعَا للقبول والتسليم؛ لأنّ الشأن العام يَدعو إلىٰ الحرص والاهتمام مِنَ المراقبين له؛ فكيف إذا تَعلَق اشتهار التزكية بالمجال المقدَّس عند كل أهل تلك البيئة؟ فهذا أَدْعَا وأَدْعا للقَبول.

- وخاصة: إنْ كانت هذه البيئة تهتم بباب الأخبار وتَعْتني به وتحتاجه كثيرا وتشتغل به، بل وتتميز به عن غيرها مِنَ البيئات؛ حتىٰ ظهرت مَهارتها فيه.

فبيئة كهذه (التي تَجتمع فيها هذه الخواص الثلاث) إذا اشتهر

فيها أحد بالعدالة واستفاضتْ عدالته بين أهلها **فهو - بدلالة العقل - عدل حقا لا شك في هذا.**

ولا يخالف في ذلك إلا مُختل في عقله.

فهذا غلامٌ لـ(مضر الكوفي)؛ قد وجّه سؤالا للإمام يحيىٰ بن معين يسأله عن حال الإمام المعروف المشهور أبي بكر بن أبي شيبة؟!

فعندما سأل عن حال إمام مشهور بالعدالة كابن أبي شيبة!؛ قال له يحيىٰ بن معين: «يا مجنون هل رأيت أحَدًا يَسأل عن مِثل هؤلاء؟» ا.هـ[1].

تأمّل وَصْفه له بالجنون! بما يدل علىٰ مُصادمته لدلالة العقل.

حتىٰ اشتهر عند العلماء قولهم: «فلان لا يُسأل عن مثله» أو «لا يُسأل عنه» لشهرته بالعدالة.

فبالله عليك كيف بمَن اشتهر بالصدق والأمانة في بيئة الصحابة وتابعيهم مِن أهل الإسلام الأوائل؛ وهو يَروي ما يتعلق بِصلب مقدساتهم التي تمس عامتهم (أعني السنة النبوية التشريعية).

وهم في ذات الوقت كما هو مَعلوم؛ أكثر الأمم علىٰ الإطلاق عنايةً واهتماما واشتغالا بباب الرواية ومهارة فيه؟

فهل هناك بيئة علىٰ وجه الأرض تُعَظّم الأخلاق والفضيلة مثل بيئة الصحابة والتابعين وتابعيهم وأهل الإسلام السابقين؟!

يقول ويل ديورانت «مؤرخ الحضارات» كما يَصفه البعض

---

(١) كما رواه ابن رُشَيد الفهري في «إفادة النصيح» ص (١٥).

وصاحب الكتاب الشهير «قصة الحضارة»، يقول في كتابه هذا:

«وقد كان للقرآن أكْبر الفضْل في رَفع مُستوىٰ المسلمين الأخلاقي والثقافي، وهو الذي أقام فيهم قواعد النظام الاجتماعي والوحدة الاجتماعية، وحضَّهم علىٰ اتّباع القواعد الصحّية، وحرّر عُقولهم مِنَ الظلم والقَسوة...، وأوجد بين المسلمين درجة مِنَ الاعتدال والبُعد عن الشّهَوات لم يُوجد لها نظير في أيّة بقعة مِنْ بِقاع العالم يَسكنها الرجل الأبيض» ا.هـ[1].

ونحوها شهادة «غوستاف لوبون» مُؤرّخ الحضارات الفرنسي، وكذا غيره وغيره مِنَ الغربيين.

وهذا المستشرق الأمريكي «سنكس» قد قال عن رسالة الإسلام معترفا بأنَّ فيها:

«ترقية عقول البشر بإشرابها الأصول الأولية للأخلاق الفاضلة» ا.هـ[2].

ومثلها شهادة «واشنطن إرفنج» الوزير المفوَّض للولايات المتحدة الأمريكية في مدريد بين أعوام (١٨٤٦-١٨٤٢)، في كتابه الذي ألفه عن حياة النبي محمد ﷺ.

وغيرها وغيرها من الشهادات.

---

(١) من كتابه «قصة الحضارة» (١٣/ ٦٩).

(٢) من كتابه «ديانة العرب».

لا مجال للشك بعد شهادة هؤلاء في أنَّ المسلمين في صَدر الإسلام كانوا أرْفع المجتمعات في باب الأخلاق والقِيَم ولُزوم الفضائل مِنَ الصّدق والأمانة، والبُعْد عن سَيء الأخلاق والرذائل والكذب والخيانة.

وهل شهادة أهل البيئة المحافظة علىٰ الأخلاق والفِطرة واستفاضتها بعدالة أحَد إلا دليل قاطع علىٰ صحتها؟

وهل هناك أمْر يَتعلّق بعموم أهل بيئة ما؛ ويَكون بالغ الأهمية ويَمس أغلىٰ ما عندهم ومقدساتهم لتكون الشهادة بالعدالة في مثله أوثق؛ مثل أمر السُنة بالنسبة لأهل الإسلام؟

فهل يمكن أنْ يسكت أهل الإسلام بعلمائهم وعقلائهم وعامتهم عمّن يخوض فيما هو مقدَّس عندهم إذا كان ساقط العدالة؟! هذا لا يمكن ولا يكون في بيئة تُعظم مقدساتها؟

مَن كانت بيئتهم هكذا وهم أكثر الأمم عناية بالتدقيق في الأخبار وروايتها ومهارة في بابها؛ هل يزَكّون مَن كان ساقطا؟ ويوثقون مَن كان خائنا؟ كلا والله.

يقول المؤرخ البريطاني «برنارد لويس» في كتابه: «الإسلام في التاريخ»؛ عن اهتمام المسلمين الأوائل بباب الخبر والرواية وعنايتهم به ومهارتهم فيه، وعن «علم الحديث» بالخصوص:

«نجد أنَّ الفحص الدقيق له (أي لعلم الحديث)؛ باعتنائه بسلاسل السند والنقل وجمعها وحفظها الدقيق من المتغيرات في

السرد المنقول: تعطي التأريخ العربي في القرون الوسطىٰ احترافا وتطورا لم يسبق له مثيل» ا.هـ.

فمَن تَمَّ تَعْديله (أي الحُكم بعدالته) وتَوثيقه بالشهرة والاستفاضة؛ في بيئة اجتمعت فيها هذه الخصائص الثلاثة السابقة فلا شك أنه عدل ثقة عند كل العقلاء.

بهذه الطريقة التي هي محل اتفاق بين العقلاء: ثَبَتتْ عدالة وصِدْق وأمانة رُؤوس أئمة السُنة، فكلهم ممَن اشتهرت عدالتهم واستفاضت ثقتهم وأمانتهم بين الناس في زمانهم، سواء مِنَ المُكْثِرين مِنَ الرواية والذين عليهم مدار رِواية السُنة؛ أو مِنْ أصحاب المُصنفات في السُنة النبوية التي هي مَصادر السُنة؛ الذين ذاعت شهرتهم بالخير والصلاح والعدالة، أو من أئمة الجرح والتعديل الذين تَكلّموا في أحوال الرواة وصنّفوا الكتب في بيان أحوالهم عدالة وجرحا.

خُلاصة الطُرُق العقلية لمعرفة الراوي العدل الثقة مِن غيره:

وهي ثلاثة طُرق؛ واحدة منها فقط تَقودنا لمعرفة مَنْ هُم العُدول والثقات مِنَ الرواة؛ فكيفَ باجتماعها:

١ - أنْ يشتهر الشخص بالعدالة والثقة والأمانة بين مُعاصريه وجُمهور الناس مِنْ أهل بيئته، وإنْ لم تَأْتِ عبارة مُعَيَّنة في تَعديله مِنْ عالم مُعتبَر في التعديل، وإنما اشتهر بالعدالة؛ وتَداول الناس ضمَّه إلىٰ

أهْل العدالة والأمانة والثقة، وشاعَ بين الناس ذلك؛ دون أنْ يَجرحه مُعتبَر بجرح قادِح (أي يذكر شيئا يجرح في عدالته).

٢ - أو أنْ يأتي إمامٌ مُعتبر مَعروف بالعدالة والعِلم والعِناية بالرُّواة وأحْوالهم فيَنصّ علىٰ تَعديل الشخص.

٣ - أو أنْ تَصِحّ الأخبار التفصيلية عن حياة هذا الشخْص، وتَثْبت المواقف منه بما يَدلّ قَطعًا علىٰ عدالته وأمانته وثِقته.

لأنَّ العقل السوي والسليم يُقرر ويقول:

بأن هذه الطرق الثلاثة: إذا أفرزتها بيئة لها مِنَ الخصائص ما سبق فهي تُؤدّي قَطعًا إلىٰ معرفة حال الراوي للخبر[1].

---

(١) واقع تطبيقات علماء السُنة لتلك القواعد العقلية لتمييز الرواة؛ قاطع بصحة أحكامهم أصالة:

فتطبيق علماء السُنة لتلك القواعد المتفق عليها بين العقلاء وواقعهم في هذا التطبيق؛ يمثّل جانبا آخر يؤكد صحة ما قاموا به وسلامة أحكامهم فيه.

فالناظر في تطبيقاتهم يرىٰ دقتهم البالغة في الحكم علىٰ الرواة؛ حتىٰ أنّ طريقتهم تبدو للدارس بمثابة الكماشة للاختبار التي لا ينفذ منها إلا الناجح بجدارة.

- فقد استخدموا التاريخ والجغرافيا للتحقق من مواقف الرواة، ومقارنة ما قالوه عن أنفسهم وشيوخهم وتلاميذهم؛ بواقع تواريخهم هم؛ ميلادا ووفاة وحِلا وترحالا؛ وأماكن وجودهم في حِلهم وترحالهم.

- واستخدم علماء السُنة أيضا أسلوب المقارنة لروايات الراوي المعْنِي بالحكم عليه؛ فقارنوا في الحديث الواحد روايته مع أقرانه؛ ومع تلاميذه

ومع شيوخه وأقرانهم؛ ليصلوا إلىٰ حقيقة حاله في الرواية ومدىٰ تَثَبُّته وضبطه لما روىٰ، لكي يضعوه في مكانة تناسبه مِن وصف بالضبط أو عدمه.

- واستخدموا أسلوب التحقُّق مِنْ أصْله المكتوب الذي يروي منه؛ إن كانوا معاصرين له، أو اعتمادا علىٰ مَنْ عاصره واطلع علىٰ أصله؛ بحيث قارنوا ما رواه تلاميذه عنه بما هو في أصله ليعرفوا حقيقة ضبطه وحِفظه وتَثبته.

- واستخدموا كذلك أسلوب السؤال للراوي تتبعا لحاله واختبارا وتدقيقا؛ لمقارنة جوابه بمعطيات الرواية؛ ومِنْ ثَمَّ الحكم بما يناسب جوابه. =

= - استخدموا أيضا أسلوب التلقين للراوي اختبارًا لثباته واتزانه وحقيقة حفظه.

- ولعظيم أمانتهم ردوا كل تفرد لا يعرفه جماعة المعتنين بنقل السُنة، احتياطا وطلبا للطمأنينة في النقل، فردوا ما يتفرد به الراوي في الوسط الذي يكثر فيه نشطاء الرواية.

إلىٰ غيرها من أساليب التدقيق التي قد لا يكفي لشرحها كتاب عظيم.

وهذا وحده والله دال دلالة واضحة جلية علىٰ سلامة أحكامهم في الجملة، بل وعظيم دقتها.

أما أسباب الجرح التي بسببها كان أئمة الحديث يطعنون في رواية الراوي؛ فهي باب آخر من أبواب التأكيد علىٰ دقة أحكامهم وتحريهم.

وكذا أساليبهم في النقد الدالة علىٰ إنصافهم؛ مِنْ تَخَيُّر العبارات الموافقة لواقع المحكوم عليه، وجرح الراوي لأبيه بل ولخاصة تلاميذه أو شيوخه، واشتراطهم البينة في الجرح؛ وخاصة إذا اختلف العلماء في المجروح.

وحتىٰ مع اجتماع صفات قبول النقد من العالم الجارح أو المُعدِّل؛ فإنهم يحتاطون في ذلك برد جرح الأقران ومختلفي المذاهب (أي خشية عدم الإنصاف منهم)؛ ورد تعديل من توفر فيه موجب المُحاباة ونحو هذا من أساليب الحذر من الخطأ.

ومَن ظهر خطؤه ردوه كائنًا مَنْ كان دون أي مجاملة.

ومَنْ وجدوه يتتبع شواذ الروايات حذروا منه، وكذا مَنْ حدَّث بكل ما يسمع، ومَنْ حدث عن كل أحد، ومَنْ يَكتب ولا يُقابل عن شيخه، ومن روىٰ وهو صغير.

ناهيك عن كثرة المشتغلين بالجرح والتعديل؛ وغلبة روح الاجتهاد فيهم، مع اختلاف بيئاتهم وأماكنهم وأزمنتهم (وهذا سبب أدعىٰ لتصديقهم إذ= =يستحيل أن يكذب أشخاص متفرقون بنفس التفاصيل ولم يلتقي بعضهم البعض)، وهو ما يمنح أحكامهم المتفق عليها قوة مؤكدة؛ ويكشف ما قد يقع فيها من خلل في أحكام بعضهم عند مقارنتها ببعض.

ولا يوجد في تاريخ البشر مَن راعىٰ مصادر المعرفة الصحيحة في باب نقل الأخبار؛ مثل ما قام به علماء الإسلام واقعيا في عنايتهم بالسُنة النبوية، وذلك عبْر ما أسموه «علم الحديث»، و«علم الرجال»، و«الجرح والتعديل»، فلا توجد أمة من الأمم قدمت واحدا من ألف مما قدمه علماء الإسلام في هذا الباب؛ خدمة للسُنة النبوية وحفظا لها.

وهذا ليس مجرد ادّعاء فارغ، ولا مِنْ باب «كل فتاة بأبيها مُعجبة»، كلا والله، وإنما هو واقع متجسّد ناطق، ومثال شاهد قائم شامخ؛ لدرجة أنه لم يستطع جحده عدد غير قليل مِنَ الأعداء أنفسهم، والمعلوم أنَّ الحق؛ أظْهرُه ما شهدتْ به الأعداء.

وإليك اعتراف الأعداء بمراعاة علماء السُنة لقواعد قبول الخبر؛ بما لا

تعرفه أمة:

فها هو العالم الألماني الدكتور (أشبر نجر)؛ في مقدمة كتاب (الإصابة لابن حجر- طبعة كالكوتا) [نقلا عن الشيخ (مصطفىٰ صبري) في كتاب (موقف العقل والعلم والعالم ٤/ ٥٩]؛ يقول «أشبر» معترفا بجانب مِن جوانب التحرّي في قَبول الخبر لَدىٰ علماء المسلمين:

«إن الدنيا لم تر؛ ولن ترىٰ أمّة مثل المسلمين!، فقد دُرِس بفضل علم الرجال الذي أوجدوه: حياة نصف مليون رجل»!

ونقل العلامة الهندي المُحدث عبد السلام المباركفوري المتوفىٰ سنة ١٣٤٢هـ عن هذا المستشرق نفسه «أشبر نجر» أنه قال:

«إنه مفخرة كبيرة للمسلمين، وثورة علمية هائلة جُمِعَت لهم مِن أسلافهم،=

=وميدان خضم، ولهم في ذلك أقدام راسخة» ا.هـ. من كتاب المباركفوري «سيرة البخاري».

أما القس المستشرق الإنجليزي «دافيد صموئيل مرجليوث»؛ فرغم عدائه الشهير للإسلام: إلا أنه اعترف في «المقالات العلمية» ص (٢٣٤): نقلاً عن مقدمة العلامة اليماني المعلمي لكتاب «الجرح والتعديل» فقال:

«ليفتخر المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم» ا.هـ.

وهذا البروفيسور نيكولسون أقر معترفا - ما قاله ابن قتيبة: «ليس لأمة سنّة مثل سنتنا» ا.هـ.

كما في كتاب «تاريخ تدوين الحديث» باللغة الأوردية، نقله محمد لقمان في كتابه «اهتمام المُحدثين بنقد الحديث» ص (٤٤٨).

وقال الأستاذ محمد بهاء الدين في رسالته العلمية «المستشرقون والحديث النبوي»:

«(باسورث سميث) عضو كلية التثليث في اكسفورد، و(كارليل)، و(برنارد

شـو)، والـدكتور (سـبرنكر كـان)، أعلـن هـؤلاء إعجـابهم بالطريقـة التـي تـم بهـا جمـع الأحاديـث النبويـة، وبـالعلم الخـاص بـذلك عنـد علمـاء المسلمين» ا.هـ.

وأيـضا الباحـث النـصراني (أسـد رسـتم): عنـدما كتـب كتابـه (مـصطلح التاريخ)، وأراد أن يؤصل فيه لعلـم حفـظ الأخبـار التاريخيـة، لـم يـسعه إلا التأثر الكبير بقواعـد علـم مـصطلح الحـديث، واعـترف بموافقتهـا لأصـول العلم فقال:

«طريقة علمية لتصحيح الأخبار والروايات» ا.هـ.

وقال بعد أن ذكر وجوب التحقق من عدالة الراوي، والأمانة في خبره:

«ومما يذكر مع فريد الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث منذ= =مئـات الـسنين في هـذا البـاب، وإليـك بعـض مـا جـاء في مـصنفاتهم نورده بحرفه وحذافيره تنويهـاً بتدقيقهم العلمي، واعترافـاً بفـضلهم علىٰ التاريخ» ا.هـ.

ثم أخذ ينقل نصوصا عن بعض أئمة المسلمين في هذا الشأن...!

وحتىٰ الكاتـب المعـروف (برنـارد لـويس) رئـيس قـسم التـاريخ في مدرسـة الدراسـات الـشرقية والإفريقيـة بلنـدن ثـم في جامعـة برنـستون في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أسـتاذ التـاريخ الإسـلامي في قـسم دراسـات الـشرق الأدنىٰ، وهو صاحب المخطط الغربي لتفتيت العالم الإسلامي، ففـي كتابـه «الإسلام في التاريخ» (ص ١٠٤ - ١٠٥) عام ١٩٩٣م قد اعترف فقال:

«في وقـت مبكـر أدرك علمـاء الإسـلام خطـر الـشهادات الكاذبـة والمـذاهب الفاسدة، فوضعوا علم انتقاد الأحاديث والتراث وهو (علـم الحـديث) كمـا كـان يُـدعىٰ، وهـو يختلـف لاعتبـارات كثيـرة عـن علـم النقـد التـاريخي الحديث، ففي حين أثبتت الدراسات الحديثة اختلافا دائما في تقييم صحة

ودقة السرد القديمة (أي في غير الإسلام): نجد أنَّ الفحص الدقيق له (أي لعلم الحديث) باعتنائه بسلاسل السند والنقل وجَمْعها وحِفْظها الدقيق من المتغيرات في السرد المنقول؛ تعطي التأريخ العربي في القرون الوسطىٰ احترافا وتطورا لم يسبق له مثيل في العصور القديمة! ودون حتىٰ أن نجد له مثيلا في الغرب في عصوره الوسطىٰ في ذلك الوقت، والذي بمقارنته (أي علم الحديث عند المسلمين) بالتأريخ المسيحي اللاتيني: يبدو الأخير فقيرا وهزيلا! بل وحتىٰ طرق التأريخ الأكثر تقدما وتعقيدا في العالم المسيحي اليوناني؛ فلا تزال أقل من المؤلفات التاريخية للإسلام في مجموع تنوع وحجم وعمق التحليل» ا.هـ [من كتابه «الإسلام في التاريخ» ص ١٠٤]. =

=فهذا جانب من اعترافات أعداء الإسلام بعظيم عناية المسلمين بسنة نبيهم ودقة المنهج العلمي الذي ساروا عليه في قبول الأخبار، وموافقتهم في ذلك للمنهج العلمي السليم الموافق لصريح العقل.

ناهيك عمّن أعلن إسلامه من المستشرقين؛ بسبب ما ثبت له من دلائل علىٰ حقيقة هذه السُّنة وهذا الدين، كالمفكر الفرنسي الكاثوليكي سابقا رينيه جينو؛ الذي سمىٰ نفسه عبد الواحد يحيىٰ، والمستشرق إتين دينيه، ومحمد أسد الذىٰ كان يسمىٰ ليوبولد فايس، فهؤلاء أشادوا كثيرا بما قام به علماء الإسلام من العناية بالسُّنة وفق قواعد قبول الخبر المعتمدة لدىٰ كافة العقلاء.

مع أنَّ الحقيقة في هذا الأمر لا تتوقف علىٰ اعترافات هؤلاء أو غيرهم؛ وإنما علىٰ دلائل العلم والمعرفة التي تبيّن مدىٰ ثبوت الأحاديث في هذه السُّنة النبوية عن رسول الله ﷺ بما يتفق مع مصادر المعرفة، ولكنها لما

أقسام الأخبار باعتبار وُصولها إلينا وأثرها في القَبول:

الناظر في الأخبار المنقولة عُموما يجد أنها علىٰ ثلاثة أقسام:

١ - قِسْم منها يَصِل إلينا بطريق المتواتر أو المشهور، أيْ أنَّنا نجد أخبارًا كثيرة؛ كلٌّ منها قد رواه جَمْع عن جَمعٍ عن جمع؛ إلىٰ صاحب الخبر ومَصدره.

ما بَين خبر متواتر يستحيل في نقل أصحابه الخطأ؛ لا عمدا ولا سهوا، لكثرتهم المتوافقة عن غير تنسيق، القاضية علىٰ احتمال الغلط والخيانة.

وبين مَشهور يرويه جمع عن جمع ولكن دون التواتر وربما بقريب منه.

٢ - وقِسْم منها يرويه اثنان أو أكثر في أقل طبقة مِنْ طبقات النقَلَة.

٣ - وقِسْم منها يَرْوِيه واحد في أقل طبقة مِنْ طبقاتهم.

فالخبر المتواتر، وكذلك المشهور والعزيز إذا استوفيا شروط القبول الثلاثة السابقة: فهذا النوع مِنَ الأخبار منه ما يكون ثُبوته قطعيا كالمتواتر، ومنه ما هو في حُكْم القطعي كالمشهور.

وما كان ثُبوته بغلبة الظن كالعزيز؛ فغَلَبة الظن فيه ظاهرة وقويّة

كانت مِنْ أعداء الدّين ومَنْ كانوا أعداء له؛ فهي مؤشر كبير وواضح علىٰ الحقيقة التي مِن عادة الأعداء جحْدها.

وتَقْرب مِنَ اليقين مِنْ حيث الثبوت.

وأما خبر الواحد المستوفِي لشروط القبول فإنَّ خبَره صحيح وثابت عقلا؛ بناءً علىٰ غلبة الظن الراجحة بثبوته، باتفاق العقلاء.

فناقِلُه:

- صادق أمين.
- متثبت ضابط متّزن.
- يَستند في نقله إلىٰ ما سمعه بنفسه؛ وكتبه في لحظتها؛ أو حَفِظه واستوعَبَه في صدره.
- ولم يخالف بروايته مَنْ هو أَولىٰ مِنه، ولا اشتملتْ رِوايتُه علىٰ ما يُشير إلىٰ خَلَل.

فهذا خبره ثابت عقلا؛ بِغَلَبة ظنٍّ قويّة راجحة بلا خلاف بين العقلاء[1].

---

(١) وهذا في أي خبر للواحد قد استوفىٰ شروط القبول، وهو في أخبار السُنة أقْوىٰ وأصحّ وأوْلَىٰ.

والقول بصحة هذا النوع مِنَ الأخبار (رواية الواحد) إنما هو باعتبار غَلبة الظنّ الراجحة، بما يَعني أنّ احتمالَ الخطأ وإنْ كان ضعيفا وضئيلا إلا أنه وارد، وهو في أخبار السُنة أضعف ورودا، لأن غلبة الظن فيها بالثبوت أقوىٰ من غيرها.

ولأن علماء السُنة أيضا وضعوا كماشة مِنَ الشروط تَخصّ خَبر الواحد جعلتْ مِنْ خَبره إذا استوفاها علىٰ درجة قويّة مِنَ الثبوت.

- فاشترطوا لقبوله ألا يتفرّدَ عن شيخٍ مُكْثِر له تلاميذ كُثُر بما لا يُشاركه غيره.

- واشترطوا أنْ يكون التفرُّد المقبول في طبقة متقدّمة حين كان الخير في الأمة أكثر؛ كطبقة التابعين أو أتباع التابعين؛ فكُلما تَأَخَّرت الطبقة قَوِيَ مُوجب الردّ.

- واشترطوا سَلامة السنَد والمتن مِنَ النَكارة والغَرابة فلا يتفرَّد بما تَنشط الْهِمَم لِروايته وما هو شَديد الأهميّة في بابه؛ ثم لا يَرويه غيره! فهذا مُستنكَر فيه التفرّد إلا مِنْ مشاهير وكِبار الثقات وبالكاد كما يَقولون.

إلىٰ سلسلة مِنَ الشّروط التي يَصعب حَصْرها الآن.

فإذا كان الخبر المقبول عند العقلاء إنما يكون ثابتا في حقيقة الأمر بنسبة ثمان وثمانين بالمائة، فإنَّ الخبر المقبول عند علماء الحديث يكون ثابتا في حقيقة الأمر بنسبة ثمان وتسعين بالمائة، بل الفارِق أكبر والله. =

=ومما يؤكد هذه الطمأنينة بأخبار السُنة النبوية أيضا زيادة علىٰ ما سبق؛ أنَّ الخبر المقبول عند كافة العقلاء في واقعهم؛ هو الخبر الذي توفرتْ فيه الشروط الثلاثة السابقة أعلاه بالنسبة لمَن يخصهم الخبر ومَن يتابعونه، وقد يكون خَبرا خاصًا بأفراد لا يملك غيرُهم متابعتَهم فيه؛ وقد يكون عاما لكنَّ الذي يَعتني به وبمصدره ويمكنه التحقق منه فئة قليلة لا تُذْكَر.

فالأخبار عموما تتعلق بها دائرتان:

أ - دائرة النَقَلَة ورُواة الخبر.

ب - ودائرة المتابعين للخبر الباحثين عن استيفائه للشروط.

وهاتان الدائرتان تَصْغران في سائر الأخْبار، بخلاف أخبار السُنة؛ فإنَّ هاتين الدائرتين تَعْظُمان فيها (كَمًا وكَيفًا)، فدائرة النقَلة والرواة المعْتنون بالنقل

لأخبار السُنة كبيرة، ودائرة المتابعين لاستيفاء الشروط كبيرة أيضا.

ناهيك عن الفرق النوعي بين أصحاب الدائرتين في جانب السُنة مِنْ جهة؛ وفي جانب الأخبار الأخرىٰ مِنْ جهة أخرىٰ.

ولأنَّ أخبار السُنة دائما أثرها عام بينما غيرها قد يكون أثرها خاصا، وعليه فالتوارد علىٰ رواية السُنة والعناية بها وثبوتها أكثر بكثير جدا من غيرها.

فالخبر المستوفي للشروط في السُنة أَقْوىٰ وأصحّ وآكَد مِنَ الخبر في غيرها وإن استوفىٰ الشروط أيضا.

- وأيضا داعي تَعمّد الخطأ بعيد في أخبار السُنة في حق أكْثر المخْبرين؛ لعموم تَعلّقه بما يَشمل المُخبِر نفسه باعتباره مخاطَبًا أيضا بالسُنة، ولكثرة الأمناء فيهم، بينما داعي تَعلقه في غيرها لا يُستبعَد معه تَعَمّد الخطأ فيه.

- وأيضًا إثم وعُقوبة مَن يَتساهل في أخبار السُنة؛ هو أشَدّ مِنْ إثْم مَنْ يَتساهل في غيرها؛ وعليه فرواة السُنة أبعد عن الخطأ مِنْ غيرهم لهذا الزاجر العظيم مِنَ الإثم والعقوبة. =

= - وكذلك الضرر بسبب الخطأ في رواية السُنة عام؛ فتجتمع الْهِمَم لِتَلافيه بخلاف غيره فكثيرا ما يَكون خاصًا فلا تَجتمع الْهِمَم لِتَلافيه.

- أيضا الرواية مَجَال خاص لا يَتناوله في العادة إلا أهل الاختصاص بعِلم الحديث والسير والتاريخ وليسوا عُموم الناس، وإنما هم علماء الحديث، وهؤلاء بحكم اشتغالهم واختصاصهم في هذه العلوم يكونون أقْرب للعدالة والأمانة والانضباط والوعي مِنْ غيرهم، بخلاف الأخبار الأخرىٰ فمجالها يَسْمح بمن هبّ ودبّ.

- وأيضا الخبر مِنْ أخبار السُنة يَتعلّق بمنظومة مِنَ الأخبار والأحكام في باب الشريعة والدين بما يُيَسر كشف الخطأ إنْ وجد بخلاف الخبر في

الشَّقّ الكَوني والشرعي في أخبار الآحاد:

أما الشَّقّ الكَوني فهو الذي سبق؛ مِنْ أنَّ خبر الواحد المستوفِي لشروط القبول هو خبر صحيح وثابت بناء علىٰ غلبة الظن الراجحة بثبوته، وهذا قَدر مِنَ الواقع الكوني للأخبار لا مجال لإنكاره عقلا.

أما الشَّقّ الشَّرعي في التعامل مع خبر الواحد المستوفي للشروط فلابد من أنْ نَعْلم شيئين عنه:

أولاً: أنَّ هذا الشَّقّ أَمْر تَوقيفي تَكليفي مِنَ المُشرّع ولا مجال - عقلا - لاعْتراضه لدَىٰ المكَلَّفين بهذه الشريعة.

وثانيـًا: أنه أَمْر مَبني علىٰ جُزء كبير مِنَ الواقع الكوني الذي هو ثابت عَقلا لا شكَّ فيه.

فلا مجال للاعتراض.

كمَنْ يستأجر خَدَمًا غرباء بِحُرّ مالِه؛ لاستقبال الضيوف وتوزيع الهدايا علىٰ بعضهم، ويضع معهم شخصا واحدا ممن يَعْرف الضيوف لِيُعَرّف الخدم بالمستحقين للهدايا مِنْ بين الضيوف الكُثر؛ كي يُقدّموا الهدايا لهم، وليخْبرهم ويَنقل لهم ما طلبه صاحب الضيافة منهم.

فهذا الشخص الواحد العارِف بالضيوف؛ قد يُخْطئ في نَقله

غيرها.

كل هذا يؤكد أنَّ أخبار السُنة المستوفية لشروط القبول أصحّ وأقْوَىٰ وأثْبت بكثير مِنْ غيرها بلا شك، فخَبَر الواحد مِنْ أخبار السُنة أصحّ وأقْوَىٰ وأبعَد عن احْتمال الخطأ مِنْ غيره.

للخدَم ما يطلبه صاحب البيت، لكنَّ الخدم مكلفين مِنْ قِبَل صاحب البيت بقبول خبر ذلك الشخص الذي يُخبر به عنه؛ وإنِ احتمل منه الخطأ؛ (فهكذا يريد صاحب البيت).

وليس للخدم رَفْض ما يُخبر به ذلك الشخص الواحد؛ إلا عندما يتأكدون مِنْ خطئه قطعا فيرجعون إلىٰ الأصل في حِفظ الهدايا.

وهكذا نحن العبيد (الخدم) قد كلّفَنا المُشرّع بقبول خبر الواحد المستوفِ الشروط؛ الغالب في خبره الصحة؛ وإنِ احتُمِل خَطؤه احتمالا ضعيفا.

فهذا الشَّق تَكْليفي شَرْعي ولَيس كَوْنيًّا، فليس لنا أنْ نعترض.

والعقل الصحيح لا يَتعارض مع هذا التكليف؛ مِنْ ناحيتين:

الأولىٰ: سبقتْ وهي أنه اختيارٌ مِنَ المُشرّع وتَكليف منه للمُكلَّفين فيما يَتعلّق بالتعامل مع نصوصه، وأنه موافق للواقع الكَوني بشكل غالب وراجح.

الثاني: لأنَّ القول بإبطال خبر الواحد المستوفي لشروط القَبول الثلاثة السابقة؛ بناء علىٰ احتمال ضعيف بوجود خطأ منه؛ فإنه يَنتج عنه رَدُّ وهَدْرُ الكثير والكثير مِنَ الأخبار الصحيحة الثابتة.

وهذا منافٍ للعقل الصحيح.

فلو تَصَوَّرنا أنّ راوٍ ثقة (صادق ومتثبت)؛ قد روىٰ لنا مائة حديث عن شيوخه؛ فهذا في واقع الأمر قد يَهِم في عدة ألفاظ يسيرة، وربما يَهِم في حديثين أو ثلاثة وَهْمًا نِسبيا؛ وليس وهما تاما كما هي

عادة الثقة الضابط، فهذا وأمثاله إنْ رددْنا أحاديثهم بدعوىٰ احتمال الخطأ! نكون قد أهدرنا أحاديث كثيرة صحيحة وثابتة وأبطلناها.

نكون بهذا أهدرنا تسعة وتسعين حديثا أو مائة حديث بسبب ألفاظ يسيرة لا تضر كثيرا!

وهكذا إنْ أبطلنا أحاديث كل ثقة نكون قد عطَّلنا وأهدرنا جزءا كبيرا مِنَ السُنة الصحيحة، وهذا لا يَستقيم.

مع أن واقع الرواية وما قرَّره علماء الحديث يدلُّ علىٰ أن التفرد له شروط خاصة لقبوله كما سبق.

فلأنَّ السنة وحي يَشتمل علىٰ تَكليفات للعباد وهو خِطاب تَكليفي، فإن أدلة الوحي مِنَ القرآن والسُنة وإجماع سلف الأمَّة قد دلّتْ جميعها علىٰ وجوب اعتماد خبر الراوي الواحد؛ مادام أنَّ خبره استوفىٰ الشروط الثلاثة السابقة؛ وما يَلحق بها، وإنْ كانت ثلاثتها مجردة إنما تعني صحة النقل بناء علىٰ غلبة الظن ولا تعني اليقين التام بالثبوت والصحة.

وهذا في خبر الواحد المجرد مِنَ القرائن والذي لم تتلقَّه الأمة بالقبول.

أما خبر الواحد الذي احتفت به القرائن؛ أو تلقته الأمة بالقبول؛ فهو شرعا صحيح قطعا بدلالة إجماع السلف.

* * *

خاتمة...

وقبل أنْ أختم هذا المبحث أَوَدّ أنْ أوَجّه سؤالا لكل مُرتاب؟

المصادر المخطوطة القديمة (للسُنة النبوية) والتي لها أكثر مِن ألف عام؛ لماذا نجدها تَحْوِي نفس النصوص والأحاديث الموجودة في المصادر المطبوعة الحديثة اليوم! دون أي تناقض ولا تنافر؟

فصحيح البخاري الذي له أكثر مِنْ ألف عام ومخطوطاته لا زالت موجودة كما هي؛ هو نفسه صحيح البخاري المطبوع اليوم؟!

وهكذا عامة كتب السنة؟

فما الذي جعلها حُفظت كل هذه الفترة (بدلالة الحِس والمشاهدة)؟!

مع أن مصادر السُنة ومراجعها كثيرة ومتعددة وليست كتابا واحدًا.

ومع أنَّ مَصادر السُنة ومَراجعها التي حَوَتْ نصوص السُنةِ كثيرةٌ ومتعددةٌ؛ وليست كتابًا واحدًا؛ فلماذا بَعْد أكثر مِنْ ألف وأربعمائة عام مِنْ ظُهور السُنة النبوية لا يستطيع أحد اليوم أنْ يَدسَّ شيئا في هذه السُنة النبوية وكُتبها بالكَذِب والتلفيق؛ إلا ويتِم كَشفه والردّ عليه؟!

ولماذا بعد هذه المدة لا يَستطيع أحد أنْ يُظهر الكذب علىٰ

رسول الله ﷺ في أي وسيلة مِن وسائل النشر والترويج إلا ويتم كَشفه والرد عليه.

مع أنَّ مصادر السُنة ومراجعَها كثيرة ومتعددة وليست كتابا واحدا؟

ونحن نتحدَّىٰ أيّ إنسان في هذا، فليسلك ما شاء مِنَ الحيل والأساليب والوسائل كي يُمَرّر أيّ كذبة، ولو قَدِرَ علىٰ تمريرها دُون أنْ يُكتشَف فليقل بعدها ما شاء في هذه السُنة.

فإذا كان الناس لمدة أكثر من ألف عام لا يستطيعون تَمْرير الكذب في السُنة النبوية إلا ويتم كشفهم والرد عليهم ولو في كذبة واحدة؛ فكيف يَستطيع الناس تمرير الكذب في عهد الصحابة ﷺ وهم مَنْ أخذ السُنة مباشرة عن رسول الله ﷺ؟

أو في عهد تلاميذ الصحابة ﷺ الذين كانت بينهم وبين رسول الله فترة قريبة جدا وواسطة قليلة لا تذكر؟

أليس هذا مُبطلا لكل دعاوىٰ المشككين؟!

هذا لا يُخالف فيه عاقل؛ فأينَ ذَهبتْ عُقول المُرتابين؟!

وبهذا المبحث أَكُون قد أَتيتُ علىٰ ما أَرَدْتُه مما وفَّقني الله إليه، فأسأله تعالىٰ القَبول والنفْع، وأَسأَلُه العافية مِنَ الانحراف والزَّلل إنَّه أَكْرَم مَسؤول.

وهذا آخِر المقْصود، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نَبينا مُحَمَّد النبي الكريم الشريف؛ وعلىٰ آله وصحبه.

* * *